الهيئة الاتحادية للضرائب
FEDERAL TAX AUTHORITY

تسهيلات الأعمال الصغيرة

دليل ضريبة الشركات | CTGSBR1

أغسطس 2023

المحتويات

1. قائمة المصطلحات 3

2. المُقدّمة 6

2.1. **لمحة عامّة** 6

2.1.1. نبذة مختصرة 6

2.1.2. الهدف من هذا الدليل 6

2.1.3. منْ الذي تجب عليه قراءة هذا الدليل؟ 6

2.1.4. كيفية استخدام هذا الدليل 6

2.1.5. المراجع التشريعية 7

2.1.6. حالة الدليل 7

3. ما هي تسهيلات الأعمال الصغيرة؟ 9

3.1. **منْ الذي يكون غير مؤهل للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة؟** 10

3.1.1. الأعضاء في مجموعة شركات متعددة الجنسيات 11

3.1.2. الأشخاص المؤهلون القائمون في المنطقة الحرة 11

3.1.3. الفصل الصوري 12

3.2. **كيف تُطبق تسهيلات الأعمال الصغيرة؟** 12

3.2.1. ما الذي يعنيه عدم تحقيق أي دخل خاضع للضريبة؟ 13

3.2.2. الخسارة الضريبية 13

3.2.3. القاعدة العامّة لقيود خصم الفائدة 14

3.2.4. التسهيلات الأخرى 14

3.2.5. الدخل المُعفى 14

3.3. **كيف يتمّ اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة** 14

4. شروط التأهل لتسهيلات الأعمال الصغيرة 15

4.1. **الاقتصار على الفترات الضريبية التي تنتهي في أو قبل 31 ديسمبر 2026** 15

4.2. **أمثلة توضيحية** 15

4.3. **منْ هو الشخص المقيم؟** 16

4.3.1. الأشخاص الطبيعيون 16

4.3.2. الأشخاص الاعتباريون 16

4.3.3. استثناء الشركات الأعضاء في مجموعات الشركات متعددة الجنسيات 17

4.3.4. استثناء الأشخاص المؤهلين القائمين في المنطقة الحرة 18

4.3.5. المنشآت الدائمة للأشخاص غير المقيمين 18

4.3.6. الدخل الناشئ في الدولة والدخل الأجنبي 18

4.3.7. المعايير المحاسبية لحساب الإيرادات 19

4.3.8. الآثار المترتبة على الأشخاص المقيمين المسجلين لضريبة القيمة المضافة 20
4.4. **أمثلة توضيحية** 20
5. تأثير تسهيلات الأعمال الصغيرة على القواعد الأخرى لضريبة الشركات 22
5.1. **الخسارة الضريبية** 22
5.1.1. الآثار المترتبة على الخسارة الضريبية نتيجة اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة 22
5.1.2. أمثلة توضيحية 22
5.2. **القواعد العامّة لقيود خصم الفائدة** 24
5.2.1. الآثار المترتبة على القاعدة العامة لقيود خصم الفائدة نتيجة اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة 24
5.3. **الدخل المُعفى** 25
5.3.1. العلاقة بين الدخل المُعفى وتسهيلات الأعمال الصغيرة 25
5.4. **التسهيلات الأخرى** 25
5.4.1. الآثار المترتبة على التسهيلات الأخرى نتيجة اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة 26
5.5. **الخصومات** 26
5.5.1. قواعد النفقات القابلة للخصم لا تنطبق على من يختارون تسهيلات الأعمال الصغيرة 27
5.6. **مستندات التسعير التحويلي** 27
5.6.1. متطلبات مستندات التسعير التحويلي لمن يختارون تسهيلات الأعمال الصغيرة 27
5.7. **إعفاء المشاركة لمن يمتلكون أشخاصًا اعتباريين مقيمين اختاروا تسهيلات الأعمال الصغيرة** 28
5.8. **المجموعات الضريبية وتسهيلات الأعمال الصغيرة** 28
6. التزامات الامتثال ومتطلبات الاحتفاظ بالسجلات وإدارة تسهيلات الأعمال الصغيرة 30
6.1. **متطلبات التقييم الذاتي والتسجيل وإجراء الاختيار** 30
6.2. **متطلب تقديم الإقرارات الضريبية** 30
6.3. **السجلات المطلوب الاحتفاظ بها لإثبات الإيرادات** 30
6.4. **مدة الاحتفاظ بالسجلات** 31
7. الفصل الصوري 32
7.1. **سلطات الهيئة لمعالجة الفصل الصوري** 32
7.2. **أنواع الفصل الصوري** 32
7.3. **الغرض من اختبار الفصل الصوري** 32
7.4. **العوامل الواجب أخذها في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان قد تم فصل الأعمال بشكل صوري** 32
7.4.1. الروابط المالية 33
7.4.2. الروابط الاقتصادية 33
7.4.3. الروابط التنظيمية والهيكلية 33
7.5. **أمثلة توضيحية** 33
8. التحديثات والتعديلات 37

1. قائمة المصطلحات

اتفاقية تجنب ازدواج ضريبي: اتفاقية دولية موقعة بين بلدين أو أكثر لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي على الدخل ورأس المال.

الأجر: الأجر الذي يُعطى للعامل لقاء عمله بموجب عقد عمل سواءً كان نقدًا أو عينًا مما يدفع سنويًا أو شهريًا أو أسبوعيًا أو يوميًا على أساس الساعة أو القطعة، ويشمل البدلات والعلاوات وأي مزايا أخرى تتقرر للعامل بموجب عقد العمل أو التشريعات المعمول بها في الدولة.

الاستثمار الخاصّ: النشاط الاستثماري الذي يقوم به الشخص الطبيعي لحسابه الخاص، والذي لا يُمارس أو يتطلب لممارسته الحصول على ترخيص من قبل جهة الترخيص في الدولة، ولا يُعد عملًا تجاريًا وفقًا لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2022 بشأن إصدار قانون المعاملات التجارية.

الاستثمار العقاري: أي نشاط استثماري يمارسه الشخص الطبيعي المرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالبيع، أو التأجير أو التأجير من الباطن للأراضي أو العقارات في الدولة، الذي لا يُمارس، أو لا يتطلب أن يُمارس بموجب ترخيص من قبل جهة الترخيص في الدولة.

الأعمال: أي نشاط يمارس بانتظام واستمرارية واستقلالية من قبل أي شخص وفي أي مكان، مثل النشاط الصناعي أو التجاري أو الزراعي أو الحرفي أو المهني أو الخدمي أو أنشطة التنقيب أو أي نشاط آخر يتعلق باستعمال الممتلكات المادية أو غير المادية.

الإقرار الضريبي: معلومات مُقدّمة إلى الهيئة لأغراض ضريبة الشركات وفقاً للنماذج والإجراءات التي تُحددها الهيئة، وتشمل أي جداول أو مرفقات تابعة لها بما في ذلك أي تعديل لها.

الإيرادات: إجمالي مبلغ الدخل المحقق خلال فترة ضريبية.

الترخيص: الوثيقة الصادرة عن جهة الترخيص، التي يسمح بموجبها ممارسة الأعمال أو نشاط الأعمال في الدولة.

تسهيلات إعادة هيكلة الأعمال: هي تسهيلات لضريبة الشركات تسمح للخاضعين للضريبة المؤهلين بنقل كامل أعمالهم، أو أي جزء مستقل منها، (مثل عمليات الاندماج والانفصال)، دون الأخذ بالاعتبار أي مكاسب أو خسائر، إلى شخص آخر خاضع للضريبة مقابل أسهم أو غيرها من حصص الملكية.

تسهيلات الأعمال الصغيرة: هي تسهيلات لضريبة الشركات تسمح للخاضعين للضريبة المؤهلين بأن تتمّ معاملتهم على أنهم لم يحققوا أي دخل خاضع للضريبة عن الفترة الضريبية ذات الصلة، وفقًا للمادة (21) من قانون ضريبة الشركات والقرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023 في شأن تسهيلات الأعمال الصغيرة.

التقارير المقدمة من الشركات المتعددة الجنسيات: التزام بتقديم تقرير كل دولة على حدة بموجب الإجراء الثالث عشر من مبادرة "تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح" التي تقودها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع مجموعة العشرين. ويتم فرض هذا الالتزام في الدولة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (44) لسنة 2020 في شأن تنظيم التقارير المقدمة من الشركات متعددة الجنسيات.

تقرير الشركات متعددة الجنسيات: تقرير يُوضّح سنويًا البيانات التفصيلية لكل ولاية ضريبية تقوم فيها مجموعة الشركات متعددة الجنسيات بممارسة الأعمال. ويتضمن ذلك قيمة الإيرادات والأرباح قبل اقتطاع ضريبة الدخل وضريبة الدخل

المدفوعة والمستحقة. كما يُطلب من الشركات متعددة الجنسيات الإقرار عن عدد الموظفين ورأس المال المُعلن والأرباح المحتجزة والأصول المادية في كل ولاية ضريبية. وأخيرًا، فإنه يتعين على الشركات متعددة الجنسيات تحديد هوية كل كيان في المجموعة يمارس أعمالاً في ولاية ضريبية معيّنة والإشارة إلى أنشطة الأعمال التي يمارسها كل كيان.

جهة الترخيص: الجهة المختصة بترخيص أو إجازة الأعمال أو نشاط الأعمال في الدولة.

حصص المشاركة: تملك حصص ملكية في أسهم أو رأس مال شخص اعتباري تستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة (23) من قانون ضريبة الشركات.

الخاضع للضريبة: الشخص الذي يخضع لضريبة الشركات في الدولة بموجب قانون ضريبة الشركات.

الخسارة الضريبية: الدخل السلبي الخاضع للضريبة عن الفترة الضريبية المعنية، الذي يتم احتسابه بموجب قانون ضريبة الشركات.

الدخل الخاضع للضريبة: الدخل الخاضع لضريبة الشركات بموجب قانون ضريبة الشركات.

الدخل المحاسبي: صافي الربح أو الخسارة المحاسبية عن الفترة الضريبية المعنية، وفقًا للقوائم المالية المعدّة طبقًا لأحكام المادة (20) من قانون ضريبة الشركات.

الدخل المُعفى: أي دخل مُعفى من ضريبة الشركات بموجب قانون ضريبة الشركات.

الدخل المُؤهل: أي دخل محقق من قبل شخصٍ مؤهلٍ قائمٍ في المنطقة الحرة يكون خاضعًا لضريبة الشركات وفقًا للنسبة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من البند (2) من المادة (3) من قانون ضريبة الشركات.

الدولة: الإمارات العربية المتحدة.

رقم التسجيل الضريبي: رقم خاص يتم إصداره من الهيئة لكل شخص مسجل لأغراض ضريبة الشركات في الدولة.

الشخص الاعتباري: أية جهة مؤسسة أو معترف بها بأي شكلٍ كان وفق قوانين ولوائح الدولة أو وفق قوانين دولة أخرى أو إقليم أجنبي ولها شخصية اعتبارية منفصلة عن مؤسسيها ومالكيها ومديريها.

الشخص الطبيعي: الفرد (ويختلف عن الشخص الاعتباري).

الشخص القائم في المنطقة الحرة: الشخص الاعتباري الذي تمّ تأسيسه أو إنشاؤه في المنطقة الحرة، أو تمّ تسجيله بأي شكل آخر فيها، ويشمل فرع الشخص غير المقيم المُسجل في المنطقة الحرة.

الشخص المقيم: الخاضع للضريبة المحدد في البند (3) من المادة (11) من قانون ضريبة الشركات.

الشخص المؤهل القائم في المنطقة الحرة: الشخص القائم في المنطقة الحرة الذي يستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة (18) من قانون ضريبة الشركات ويخضع لضريبة الشركات بموجب البند (2) من المادة (3) من قانون ضريبة الشركات.

الشخص غير المقيم: الخاضع للضريبة المحدد في البند (4) من المادة (11) من قانون ضريبة الشركات.

الشخص: أي شخص طبيعي أو شخص اعتباري.

ضريبة الشركات: الضريبة التي تفرض بموجب قانون ضريبة الشركات على الأشخاص الاعتباريين ودخل الأعمال.

الطرف المرتبط: أي شخص مرتبط بالخاضع للضريبة كما هو محدد في البند (1) من المادة (35) من قانون ضريبة الشركات.

العائدات: إجمالي مبلغ الدخل المحقق خلال سنة ميلادية معينة.

الفائدة: أي مبلغ مُتكبد أو مستحق مقابل استخدام المال أو الائتمان، بما في ذلك الخصومات والأقساط والأرباح المدفوعة بواسطة أداة مالية إسلامية، وأي دفعات أخرى معادلة للفائدة من الناحية الاقتصادية، وأي مبالغ أخرى متكبدة تتعلق بالحصول على التمويل، باستثناء دفعات أصل المبلغ.

الفترة الضريبية: الفترة التي يجب تقديم الإقرار الضريبي عنها.

قانون ضريبة الشركات: المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

المنشأة الأجنبية الدائمة: المكان الذي تمارس فيه الأعمال أو أي شكل آخر من أشكال الوجود خارج الدولة للشخص المقيم، والذي يتمّ تحديده وفقاً للمعايير المنصوص عليها في المادة (14) من قانون ضريبة الشركات.

المنشأة الدائمة: المكان الذي تُمارس فيه الأعمال أو أي شكل من أشكال الوجود في الدولة للشخص غير المقيم، وفقاً للمادة (14) من قانون ضريبة الشركات.

المنطقة الحرة: المنطقة الجغرافية المخصّصة والمحددة الموجودة في الدولة التي يتمّ تحديدها بموجب قرار يصدر من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير.

نشاط الأعمال: أي معاملة أو نشاط أو سلسلة معاملات أو سلسلة أنشطة يمارسها الشخص في سياق أعماله.

نفقات الفائدة الصافية: نفقات الفائدة التي تزيد عن مبلغ الدخل المحقق من الفائدة التي يتم تحديدها وفقًا لأحكام قانون ضريبة الشركات.

الهيئة: الهيئة الاتحادية للضرائب، بوصفها الهيئة المسؤولة عن إدارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الاتحادية في الدولة.

2. المُقدّمة

2.1. لمحة عامّة

2.1.1. نبذة مختصرة

صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال ("قانون ضريبة الشركات") في 3 أكتوبر 2022، ونُشر في العدد رقم 737 من الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة ("الدولة") في 10 أكتوبر 2022.

ويوفر قانون ضريبة الشركات الأساس التشريعي لفرض ضريبة اتحادية على أرباح الشركات والأعمال ("ضريبة الشركات") في الدولة.

وسوف تطبق أحكام قانون ضريبة الشركات على الفترات الضريبية التي تبدأ في تاريخ 1 يونيو 2023 أو بعده. ويتضمن قانون ضريبة الشركات تسهيلات خاصّة بالأعمال الصغيرة.

2.1.2. الهدف من هذا الدليل

صُمم هذا الدليل لتقديم إرشادات عامّة حول تسهيلات الأعمال الصغيرة بموجب قانون ضريبة الشركات في الدولة. ويقدم هذا الدليل نظرة عامّة عن:

- ماهية تسهيلات الأعمال الصغيرة؛
- منْ المؤهل للاستفادة منها؛
- كيفية تطبيقها؛
- مدة سريانها؛
- ومتطلبات الامتثال ذات الصلة.

يتعين على أي شخص يمارس الأعمال في الدولة مراجعة الأقسام ذات الصلة من هذا الدليل، والنظر فيما إذا كانت تسهيلات الأعمال الصغيرة تنطبق عليه.

2.1.3. منْ الذي تجب عليه قراءة هذا الدليل؟

هذا الدليل موجّه لأي شخص يمارس أعمالًا في الدولة وينظر فيما إذا كان مؤهلاً للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة المنصوص عليها في قانون ضريبة الشركات، لتحديد ما إذا كان مؤهلًا للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة.

2.1.4. كيفية استخدام هذا الدليل

تمت الإشارة إلى المواد ذات الصلة من قانون ضريبة الشركات في كل قسم من أقسام هذا الدليل.

ويُوصى بقراءة الدليل بكامله للوصول إلى الفهم الكامل للتعريفات والعلاقات بين القواعد المختلفة. ومن الممكن الوصول إلى إرشادات أخرى حول بعض الموضوعات التي يتناولها هذا الدليل في الأدلة الأخرى المخصصة لتلك الموضوعات.

في بعض الحالات تستخدم أمثلة مبسطة لشرح كيفية تطبيق العناصر الرئيسية لتسهيلات الأعمال الصغيرة. إن الأمثلة المتوفرة في هذا الدليل:

- تعكس جوانب تطبيق تلك التسهيلات بشكل منفصل دون أن تتناول ارتباطها بالأحكام الأخرى الواردة في قانون ضريبة الشركات. ولا تشمل هذه الأمثلة، ولا يقصد بها أن تشمل، الحقائق الكاملة للسيناريوهات الافتراضية

المستخدمة ولا كافة جوانب نظام ضريبة الشركات، كما أنه لا ينبغي الاعتماد عليها لأغراض المشورة القانونية أو الضريبية، و

- الغرض منها فقط تزويد القراء بمعلومات عامة حول موضوع هذا الدليل، وتهدف حصريًا إلى شرح القواعد المتعلقة بموضوع هذا الدليل وهي لا تمت بصلة على الإطلاق إلى الوضع الضريبي أو القانوني لأي شخص اعتباري أو طبيعي محدد.

وتجب قراءة هذا الدليل إلى جانب الأدلة الإرشادية الأخرى ذات الصلة المنشورة من قبل الهيئة.

2.1.5. المراجع التشريعية

في هذا الدليل، يُشار إلى التشريعات التالية على النحو التالي:

- المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال المشار إليه بعبارة "قانون ضريبة الشركات"؛
- قرار مجلس الوزراء رقم (49) لسنة 2023 في شأن تحديد فئات الأعمال أو أنشطة الأعمال التي يمارسها الشخص الطبيعي المقيم أو غير المقيم التي تخضع لضريبة الشركات المشار إليه بعبارة "قرار مجلس الوزراء رقم (49) لسنة 2023"؛
- قرار مجلس الوزراء رقم (55) لسنة 2023 في شأن بتحديد الدخل المؤهل للشخص القائم في المنطقة الحرة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال المشار إليه بعبارة "قرار مجلس الوزراء رقم (55) لسنة 2023"؛
- قرار مجلس الوزراء رقم (44) لسنة 2020 في شأن تنظيم التقارير المقدّمة من الشركات متعددة الجنسيات المشار إليه بعبارة "قرار مجلس الوزراء رقم (44) لسنة 2020"؛
- القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023 في شأن تسهيلات الأعمال الصغيرة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال المشار إليه بعبارة "القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023"؛
- قرار وزاري رقم (114) لسنة 2023 في شأن المعايير والطرق المحاسبية لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة في شأن الضريبة على الشركات والأعمال 2022 المشار إليه بعبارة "القرار الوزاري رقم (114) لسنة 2023"؛
- قرار وزاري رقم (116) لسنة 2023 في شأن اعفاء المشاركة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال المشار إليه بعبارة "القرار الوزاري رقم (116) لسنة 2023"؛
- قرار وزاري رقم (126) لسنة 2023 في شأن القاعدة العامة لقيود خصم الفائدة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال المشار إليه بعبارة "القرار الوزاري رقم (126) لسنة 2023"؛
- قرار وزاري رقم (132) لسنة 2023 في شأن النقل داخل المجموعة المؤهلة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال المشار إليه بعبارة "القرار الوزاري رقم (132) لسنة 2023"؛
- قرار وزاري رقم (139) لسنة 2023 في شأن الأنشطة المؤهلة والأنشطة المستبعدة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال المشار إليه بعبارة "القرار الوزاري رقم (139) لسنة 2023".

2.1.6. حالة الدليل

لا يعتبر هذا الدليل بمثابة نص ملزم قانونًا، إنما يهدف للمساعدة في فهم واختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة. ولا ينبغي تفسير المعلومات الواردة بهذا الدليل على أنها مشورة قانونية أو ضريبية. ولا يقصد من هذا الدليل أن يكون شاملًا، أو أن

يقدم إجابة محددة لكل حالة. وقد تمّ إعداد هذا الدليل بناءً على التشريعات بحالتها التي كانت عليها وقت نشر الدليل. ويجب النظر في الظروف المحدّدة الخاصة بكل شخص على حدة.

سيحدد قانون ضريبة الشركات والقرارات التنفيذية والمواد الإرشادية المُشار إليها في هذا الدليل، المبادئ والقواعد التي تنظم تطبيق تسهيلات الأعمال الصغيرة. ولا يرد في هذا الدليل ما من شأنه أن يُعدّل، أو يقصد منه تعديل، متطلبات أي تشريعات.

يخضع هذا الدليل للتغيير من دون إشعار مسبق.

3. ما هي تسهيلات الأعمال الصغيرة؟

تُمنح تسهيلات الأعمال الصغيرة إلى الأعمال الصغيرة المقيمة في الدولة لأغراض ضريبة الشركات بهدف تسهيل تطبيقها لنظام تلك الضريبة. حيث تهدف تسهيلات الأعمال الصغيرة إلى تخفيف التزامات الامتثال التي ستواجه الأعمال الصغيرة في المراحل الأولى من تطبيق نظام ضريبة الشركات، ولا سيما تخفيف عبء حساب ودفع ضريبة الشركات.

يمكن لأي خاضع للضريبة مؤهل (بوصفه شخص مقيم خاضع للضريبة – سواءً كان شخصًا طبيعيًا أو شخصًا اعتباريًا) تكون إيراداته أقل من أو تساوي مبلغ (3,000,000) ثلاثة ملايين درهم إماراتي[1] عن الفترة الضريبية المعنية والفترات الضريبية السابقة التي تنتهي قبل أو في 31 ديسمبر 2026[2]، أن يختار أن تتمّ معاملته على أنه لم يحقق أي دخل خاضع للضريبة عن تلك الفترة، وبالتالي لن يكون ملزمًا بحساب دخله الخاضع للضريبة أو تقديم إقرار ضريبي كامل.

ويعني ذلك أن الخاضعين للضريبة المؤهلين الذين قاموا باختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة سوف يستفيدون من كل من:

- تسهيلات إدارية: لن يكونوا مطالبين بحساب دخلهم الخاضع للضريبة وسوف يستفيدون من تقديم إقرار ضريبي مبسط ومتطلبات مبسطة للاحتفاظ بالسجلات، بما في ذلك إمكانية إعداد قوائمهم المالية باستخدام طريقة الأساس النقدي المحاسبي،[3] و
- تسهيلات ضريبية: لن يكونوا مطالبين بسداد أي ضريبة شركات عن الدخل المتحقق في الفترة الضريبية.

يمكن للخاضعين للضريبة المؤهلين اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة في الإقرار الضريبي الخاصّ بهم. وبمجرد إجراء الاختيار، سيكونون قادرين على إكمال إقرار ضريبي مُبسّط والاستفادة من التسهيلات.

الجدول 1: نظرة عامّة على تسهيلات الأعمال الصغيرة

	في حالة اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة	في حالة عدم اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة
مطالب بالتسجيل لضريبة الشركات	✓	✓
مطالب بتقديم إقرار ضريبي كامل	✗	✓
يمكنه تقديم إقرار ضريبي مُبسّط	✓	✗
مطالب بحساب الدخل الخاضع للضريبة	✗	✓
غير مطالب بسداد ضريبة الشركات	✓	يعتمد على مستوى الدخل الخاضع للضريبة
رهنًا باستيفاء الشروط اللازمة:		
- يمكن استخدام الخسائر الضريبية المتكبدة في الفترة الضريبية المعنية	✗	✓
- يمكن استخدام فائض نفقات الفائدة المحققة في الفترة الضريبية المعنية	✗	✓

[1] البند (1) من المادة (2) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023.
[2] البند (2) من المادة (2) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023.
[3] البند (1) من المادة (2) من القرار الوزاري رقم (114) لسنة 2023

- يمكن ترحيل الخسارة الضريبية وفائض نفقات الفائدة من الفترات الضريبية السابقة	✓	✓
- يمكن تطبيق التسهيلات على النقل داخل مجموعة مؤهلة أو على معاملات إعادة هيكلة الأعمال	✗	✓
- يجب الامتثال لمتطلبات مستندات التسعير التحويلي	✗	✓
- يجب الامتثال لمبدأ السعر المحايد	✓	✓

كما يوضح الجدول (1)، تتمتع الأعمال التي تختار تسهيلات الأعمال الصغيرة بمزايا ضريبية وإدارية كبيرة، لكنها تظل خاضعة لعددٍ من متطلبات الامتثال.

حدّ الإيرادات

من أجل اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة، يجب أن يكون دخل الخاضع للضريبة المؤهل أقل من أو يساوي مبلغ 3,000,000 درهم إماراتي عن الفترة الضريبية المعنية وكل الفترات الضريبية السابقة.[4] وفي حال جاوزت إيرادات الخاضع للضريبة مبلغ 3,000,000 درهم إماراتي في أي فترة ضريبية، فلن يتمكن الخاضع للضريبة بعد ذلك من اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة، حتى لو أن إيراداته أصبحت أقل من أو تساوي 3,000,000 درهم إماراتي في فترات ضريبية لاحقة.[5]

يجب تحديد الإيرادات لأغراض هذه المادة وفق المعايير المحاسبية المعمول بها والمقبولة في الدولة.[6]

تُعرّف الإيرادات في قانون ضريبة الشركات على أنها "إجمالي مبلغ الدخل المحقق خلال فترة ضريبية". ويشمل ذلك، على سبيل المثال، جميع المبيعات التي تقوم بها الأعمال وكذلك أي إجمالي دخل آخر تتلقاه، مثل الدخل المتحقق من بيع الأصول. وبالتالي فإن الإيرادات تختلف عن الأرباح التي هي الفرق بين إيرادات الأعمال وتكاليفها. ولا تؤثر قيمة الأرباح التي تحققها الأعمال على أهليتها للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة. ويجب تحديد الإيرادات بناءً على مبدأ السعر المحايد.

عند تحديد الإيرادات، يجب أن يُؤخذ بالاعتبار الدخل المتحقق من جميع أنشطة الأعمال التي يمارسها شخص اعتباري معين، وكذلك الدخل المتحقق من أنشطة الأعمال المعينة والمحددة للشخص الطبيعي.

3.1. منْ الذي يكون غير مؤهل للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة؟

تسهيلات الأعمال الصغيرة متاحة للمقيمين في الدولة الذين لا تتجاوز إيراداتهم مبلغ 3,000,000 درهم إماراتي عن الفترة الضريبية المعنية وكل الفترات الضريبية السابقة. ومع ذلك، فهناك استثناءان رئيسيان لهذا المعيار:

1. أن لا تكون الأعمال عضوًا في مجموعة شركات متعددة الجنسيات؛[7]
2. أن لا تكون الأعمال شخصًا مؤهلاً قائمًا في المنطقة الحرة.[8]

---

[4] تبدأ أول فترة ضريبية فيما يتعلق بضريبة الشركات في أو بعد 1 يونيو 2023.
[5] البند (3) من المادة (2) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023.
[6] البند (4) من المادة (2) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023.
[7] البند (1) من المادة (3) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023.
[8] البند (2) من المادة (3) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023.

3.1.1. الأعضاء في مجموعة شركات متعددة الجنسيات

لن تكون تسهيلات الأعمال الصغيرة مُتاحة للأعمال التي هي شركة عضو في شركة متعددة الجنسيات. الشركات متعددة الجنسيات هي مجموعات شركات تزاول الأعمال في أكثر من دولة واحدة ويبلغ إجمالي إيراداتها الموحّدة أكثر من 3.15 مليار درهم إماراتي. وتُطالب الشركات متعددة الجنسيات بإعداد التقارير على أساس كل دولة على حدة بموجب تشريعات تنظيم التقارير المقدمة من الشركات متعددة الجنسيات في الدولة.[9]

ويقصد بالشركة العضو:

- أي وحدة أعمال منفصلة من مجموعة الشركات متعددة الجنسيات ومدرجة في البيانات المالية الموحّدة لتلك المجموعة لأغراض إعداد التقارير المالية؛
- أي وحدة أعمال مستثناة من القوائم المالية الموحّدة لمجموعة الشركات متعددة الجنسيات فقط لأسباب تتعلق بالحجم أو لأسباب جوهرية؛ أو
- أي منشأة دائمة تابعة لأي وحدة أعمال منفصلة من مجموعة الشركات متعددة الجنسيات إذا كانت وحدة الأعمال تقوم بإعداد بيان مالي منفصل لتلك المنشأة الدائمة.

وإن كانت الشركة الإماراتية العضو في مجموعة شركات متعددة الجنسيات تحقق إيرادات تساوي أو تقل عن 3,000,000 درهم إماراتي عن الفترة الضريبية المعنية وكل الفترات الضريبية السابقة، فلا تزال الشركة الإماراتية العضو غير مؤهلة لاختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة.

3.1.2. الأشخاص المؤهلون القائمون في المنطقة الحرة

لن تكون تسهيلات الأعمال الصغيرة متاحة للأشخاص المؤهلين القائمين في المنطقة الحرة، حيث يستفيد الأشخاص المؤهلون القائمون في المنطقة الحرة بالفعل من تطبيق ضريبة الشركات بنسبة 0٪ على دخلهم المؤهل[10]. والشخص المؤهل القائم في المنطقة الحرة هو الشخص القائم في المنطقة الحرة الذي[11]:

- يحافظ على وجود واقعي وكافٍ في الدولة؛
- يحقق الدخل المؤهل كما هو محدد بموجب قرار مجلس الوزراء ذي الصلة؛[12]
- لم يختر الخضوع لضريبة الشركات؛
- يمتثل للمتطلبات بموجب مبدأ السعر المحايد ومستندات التسعير التحويلي؛ و
- يستوفي الشروط الأخرى التالية التي حددها الوزير:[13]
  - أن لا تجاوز الإيرادات غير المؤهلة التي يحققها الشخص المؤهل القائم في المنطقة الحرة في الفترة الضريبية (5%) خمسة بالمائة من إجمالي إيراداته في تلك الفترة الضريبية أو مبلغ (5,000,000) خمسة ملايين درهم، أيهما أقل،[14] و
  - أن يقوم بإعداد قوائم مالية مدققة.

---

9 قرار مجلس الوزراء رقم (44) لسنة 2020 في شأن تنظيم التقارير المقدمة من الشركات متعددة الجنسيات.
10 الفقرة (أ) من البند (2) من المادة (3) من قانون ضريبة الشركات.
11 البند (1) من المادة (18) من قانون ضريبة الشركات.
12 قرار مجلس الوزراء رقم (55) لسنة 2023.
13 المادة (5) من القرار الوزاري رقم (139) لسنة 2023.
14 المادة (4) من القرار الوزاري رقم (139) لسنة 2023.

3.1.3. الفصل الصوري

لن تكون تسهيلات الأعمال الصغيرة متاحة كذلك في حال قيام الشخص بفصل أعماله بشكل صوري إلى أكثر من كيان واحد لضمان عدم بلوغ إيرادات كل كيان حدّ تسهيلات الأعمال الصغيرة.[15] وإذا ثبت للهيئة حدوث انفصال صوري، سيتعين على الشخص سداد أي ضريبة شركات غير مدفوعة وأي غرامات قد يتمّ فرضها.[16]

3.2. كيف تُطبق تسهيلات الأعمال الصغيرة؟

تسمح تسهيلات الأعمال الصغيرة للأشخاص المقيمين المؤهلين باختيار أن تتمّ معاملتهم على أنهم لم يحققوا أي دخل خاضع للضريبة عن الفترة الضريبية التي تكون إيراداتهم فيها أقل من أو تساوي 3,000,000 درهم إماراتي وذلك لكل فترة ضريبية ذات صلة وكل الفترات الضريبية التي تنتهي قبل أو في 31 ديسمبر 2026. ونتيجة لهذه المعاملة الضريبية، لن تُستحق أي ضريبة شركات على تلك الأعمال. ويعتمد مبلغ ضريبة الشركات غير مستحق الدفع في حال اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة على ربحية الأعمال. وذلك لأن ضريبة الشركات تُدفع بنسبة 0٪ على الدخل الخاضع للضريبة الذي لم يجاوز مبلغ 375,000 درهم إماراتي وبنسبة 9٪ على الدخل الخاضع للضريبة الذي يجاوز مبلغ 375,000 درهم إماراتي، وذلك في حال عدم اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة. ويعني ذلك أن مبلغ تسهيلات ضريبة الشركات الذي تتمتع به الأعمال المؤهلة لاختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة يرتبط بربحيتها، كما هو موضح في الجدول (2) أدناه.

الجدول 2: تسهيلات الأعمال الصغيرة والربح النسبي

	الأعمال 1	الأعمال 2	الأعمال 3
الإيرادات (بالدرهم الإماراتي)	2,800,000	2,800,000	2,800,000
مؤهلة للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة؟	✔	✔	✔
التكاليف (بالدرهم الإماراتي)	2,000,000	1,800,000	1,300,000
الأرباح (بالدرهم الإماراتي)	800,000	1,000,000	1,500,000
حساب ضريبة الشركات المستحقة الدفع (بالدرهم الإماراتي)	%0 x 375,000 %9 x 425,000	%0 x 375,000 %9 x 625,000	%0 × 375,000 %9 × 1,125,000
ضريبة الشركات المستحقة (بالدرهم الإماراتي)	38,250	56,250	101,250

تسهيلات الأعمال الصغيرة هي تسهيلات تُمنح على أساس الاختيار، ويجب على الأشخاص المقيمين الذين يرغبون في الاستفادة منها اختيار هذه التسهيلات في الإقرار الضريبي. وبمجرد تقديم الإقرار الضريبي عن الفترة الضريبية المعنية دون اختيار الاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة، فلن تكون هناك إمكانية للمطالبة بهذه الميزة في مرحلة لاحقة.

ونظرًا لأنه يجب إجراء الاختيار في الإقرار الضريبي، فيجب على الخاضع للضريبة المؤهل الذي يسعى إلى الاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة أولاً التسجيل لدى الهيئة لضريبة الشركات والحصول على رقم تسجيل ضريبي حتى يتمكن من القيام بالاختيار. بالإضافة إلى ذلك، سيتعين على الخاضع للضريبة المؤهل الاحتفاظ بالمعلومات لإثبات أهليته للاستفادة

[15] البند (1) من المادة (6) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023.
[16] البند (2) من المادة (6) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023.

من هذه التسهيلات، بما في ذلك الاحتفاظ بسجلات الإيرادات. ويمكن الاطلاع على مزيدٍ من التفاصيل حول التزامات الامتثال التي تنطبق على الأعمال التي تختار تسهيلات الأعمال الصغيرة في القسم (6).

3.2.1. ما الذي يعنيه عدم تحقيق أي دخل خاضع للضريبة؟

عادةً ما تقوم الأعمال بحساب دخلها الخاضع للضريبة عن طريق حساب دخلها المحاسبي وإجراء التعديلات اللازمة لمعاملة ضريبة الشركات لبعض الإيرادات والنفقات. ويشمل ذلك استبعاد الدخل المُعفى، مثل أرباح الأسهم أو الحصص، وإعادة إضافة النفقات غير القابلة للخصم، مثل الغرامات. وقد تكون الأعمال مؤهلة أيضًا للاستفادة من تسهيلات أخرى، مثل النقل داخل المجموعة المؤهلة، والتي ستطبق عند حساب الدخل الخاضع للضريبة، ثم يتعين على الأعمال حساب مبلغ ضريبة الشركات الذي يجب أن تدفعه على أساس دخلها الخاضع للضريبة.

في المقابل، يُعامل الخاضعون للضريبة المؤهلون في إطار تسهيلات الأعمال الصغيرة على أنهم لم يحققوا أي دخل خاضع للضريبة في الفترة الضريبية المعنية. وهذا يعني أنهم لن يحتاجوا إلى حساب دخلهم الخاضع للضريبة وأنهم لن يحتاجوا إلى تحديد النفقات ذات الصلة التي كان سيتعين عليهم تحديدها من أجل خصم أي تسهيلات أخرى أو تطبيقها.

نظرًا إلى أن ضريبة الشركات لا تُفرض سوى على الدخل الخاضع للضريبة، فإن الخاضعين للضريبة الذين يختارون تسهيلات الأعمال الصغيرة في تلك الفترة الضريبية، لن يحتاجوا إلى دفع ضريبة الشركات.

وسوف تقوم الأعمال التي تختار تسهيلات الأعمال الصغيرة بتقديم إقرار ضريبي مبسط. واختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة يعني عدم تطبيق بعض من الأحكام الأخرى لقانون ضريبة الشركات ذات الصلة بحساب الدخل الخاضع للضريبة. بالإضافة إلى ذلك، لن تُطالب الأعمال التي تختار تسهيلات الأعمال الصغيرة بالاحتفاظ بمستندات التسعير التحويلي.[17]. وتهدف هذه الاستثناءات إلى تخفيف عبء الامتثال. يرجى الاطلاع على القسم (5) لمزيدٍ من المعلومات التفصيلية عن هذه الأحكام.

3.2.2. الخسارة الضريبية

إذا اختار شخص مقيم مؤهل تسهيلات الأعمال الصغيرة لفترة ضريبية، فلن يتمكن من تطبيق أحكام قانون ضريبة الشركات المتعلقة بالخسارة الضريبية في تلك الفترة الضريبية.[18] وهذا يعني أنه لا يمكنه تجميع أو استخدام أو نقل أي خسارة ضريبية.

إذا كان لدى الشخص المقيم خسارة ضريبية غير مستخدمة تم ترحيلها في بداية الفترة الضريبية التي يختار فيها تسهيلات الأعمال الصغيرة من الفترات الضريبية السابقة، فسوف يستمر ترحيل هذه الخسارة الضريبية ويمكن استخدامها في الفترة الضريبية اللاحقة التي يحقق فيها الشخص المقيم دخلًا خاضعًا للضريبة ولم يتمّ فيها اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة، رهنًا باستيفاء شروط ترحيل الخسارة الضريبية المتاحة واستخدامها.[19]

ويمكن الاطلاع على مزيدٍ من المعلومات حول معاملة الخسارة الضريبية عند اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة في القسم (5.1).

---

17 الفقرة (هـ) من البند (2) من المادة (21) من قانون ضريبة الشركات.
18 الفقرة (د) من البند (2) من المادة (21) من قانون ضريبة الشركات.
19 البند (2) من المادة (4) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023 والمواد (37 و38 و39) من قانون ضريبة الشركات.

3.2.3. القاعدة العامّة لقيود خصم الفائدة

إذا اختار شخص مقيم مؤهل الاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة لفترة ضريبية، فلن يتمّ تطبيق القاعدة العامّة لقيود خصم الفائدة في تلك الفترة الضريبية.[20] وهذا يعني أنه لا يمكن تجميع أو استخدام أي نفقات فائدة صافية في تلك الفترة الضريبية، ولا ترحيلها إلى أي فترات ضريبية لاحقة.[21]

إذا قام الشخص المقيم بترحيل نفقات الفائدة الصافية المتكبدة في الفترات الضريبية السابقة التي لم يتم فيها اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة، فسوف يتمّ ترحيل نفقات الفائدة الصافية هذه في بداية الفترة الضريبية التي يختار فيها تسهيلات الأعمال الصغيرة ويمكن استخدامها في الفترة الضريبية اللاحقة التي يحقق فيها الشخص المقيم دخلًا خاضعًا للضريبة ولم يختر تسهيلات الأعمال الصغيرة، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة بالقاعدة العامّة لقيود خصم الفائدة.[22]

ويمكن الاطلاع على مزيدٍ من المعلومات حول تطبيق القاعدة العامّة لقيود خصم الفائدة عند اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة في القسم (5.2).

3.2.4. التسهيلات الأخرى

بالإضافة إلى قواعد قيود الخسارة الضريبية والقاعدة العامّة لقيود خصم الفائدة، هناك عدد من التسهيلات الأخرى التي لا تنطبق في حال قيام الشخص المقيم باختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة.[23] ويشمل ذلك القدرة على نقل الأصول بصافي القيمة الدفترية داخل المجموعة المؤهلة وتسهيلات إعادة هيكلة الأعمال.

يمكن الاطلاع على مزيدٍ من المعلومات حول معاملة هذه التسهيلات في القسم (5.4).

3.2.5. الدخل المُعفى

لا تخضع أنواع معينة من الدخل للضريبة، وهي ما تُعرف بـالدخل المُعفى. ومع ذلك، فإن هذا الاستثناء لا ينطبق إلا على الأعمال التي تحتاج إلى احتساب دخلها الخاضع للضريبة. لذلك لا تنطبق قواعد الدخل المُعفى على الأعمال التي تختار تسهيلات الأعمال الصغيرة.[24]

يمكن الاطلاع على مزيدٍ من المعلومات حول معاملة الدخل المُعفى في حال اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة في القسم (5.3).

3.3. كيف يتمّ اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة

يجب على الخاضعين للضريبة المؤهلين الذين يستوفون شروط تسهيلات الأعمال الصغيرة ويرغبون في الاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة أولًا التسجيل لضريبة الشركات. ثم يجب عليهم إجراء الاختيار في إقراراتهم الضريبية من أجل الاستفادة من هذه التسهيلات. ويجب إجراء هذا الاختيار لكل فترة ضريبية يُقدّم فيها إقرار ضريبي للاستفادة من تطبيق التسهيلات على تلك الفترة الضريبية.

يمكن الاطلاع على مزيدٍ من المعلومات حول الإقرارات الضريبية ومتطلبات الامتثال الأوسع نطاقاً عند اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة في القسم (6).

---

[20] الفقرة (ج) من البند (2) من المادة (21) من قانون ضريبة الشركات.
[21] البند (1) من المادة (5) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023.
[22] البند (2) من المادة (5) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023 والمادة (30) من قانون ضريبة الشركات.
[23] الفقرة (ب) البند (2) من المادة (21) من قانون ضريبة الشركات.
[24] الفقرة (أ) من البند (2) من المادة (21) من قانون ضريبة الشركات.

4. شروط التأهل لتسهيلات الأعمال الصغيرة

حتى يكون الشخص مؤهلًا لاختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة، يجب أن يكون شخصًا مقيمًا لأغراض ضريبة الشركات وأن يحقق إيرادات أقل من أو تساوي 3,000,000 درهم إماراتي في الفترة الضريبية المعنية وأي فترة ضريبية سابقة.

وليست هناك متطلبات إضافية، بل يتمثل الاستثناء الوحيد في أن أعضاء مجموعات الشركات متعددة الجنسيات والأشخاص المؤهلين القائمين في المنطقة الحرة غير مؤهلين للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة. يرجى الرجوع إلى القسم (3.1) للاطلاع على مزيدٍ من التفاصيل حول مجموعات الشركات متعددة الجنسيات والأشخاص المؤهلين القائمين في المنطقة الحرة.

4.1. الاقتصار على الفترات الضريبية التي تنتهي في أو قبل 31 ديسمبر 2026

ستُتاح تسهيلات الأعمال الصغيرة للفترات الضريبية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023. وبالتالي، فإن تسهيلات الأعمال الصغيرة ستُتاح للفترات الضريبية التي تنتهي قبل أو في 31 ديسمبر 2026 والتي تكون فيها الإيرادات في الفترة الضريبية المعنية والفترات الضريبية السابقة أقل من أو تساوي 3,000,000 درهم إماراتي.

4.2. أمثلة توضيحية

مثال1: اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة

يمارس السيد أحمد أعمالاً في أبو ظبي، وهو شخص مقيم لأغراض ضريبة الشركات. بدأ السيد أحمد في ممارسة الأعمال في 1 يناير 2025 وتنتهي فترته الضريبية في 31 ديسمبر. وفي أحدث فترة ضريبية له والتي تنتهي في 31 ديسمبر 2025، حقق السيد أحمد إيرادات قدرها 2,000,000 درهم إماراتي.

بذلك يكون السيد أحمد مُؤهلًا للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة لأنه شخص طبيعي يمارس أعمالًا أو نشاط أعمال يحقق إيراداتٍ أكثر من 1,000,000 درهم إماراتي وأقل من 3,000,000 درهم إماراتي للفترة الضريبية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

ولم يجاوز السيد أحمد حد الإيرادات في الفترات الضريبية السابقة، لأن الفترة الضريبية 2025 تمثل أول سنة يمارس فيها الأعمال.

وإذا كان السيد أحمد يرغب في الاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة، يجب عليه إجراء الاختيار في الإقرار الضريبي.

مثال 2: الأشخاص غير المقيمين

شركة ناهد المحدودة هي شركة تمّ تأسيسها في الولايات المتحدة الأمريكية ولديها مكتب في دبي تقدم من خلاله المساعدة لعملائها المقيمين في الدولة. شركة ناهد المحدودة هي شخص غير مقيم لأغراض ضريبة الشركات، وفي أحدث فترة ضريبية لها والتي تنتهي في 31 ديسمبر 2024، حققت إيرادات قدرها 2,500,000 درهم إماراتي، ومن هذه الإيرادات 1,000,000 درهم إماراتي عائد لمكتبها في دبي.

تعد شركة ناهد المحدودة غير مؤهلة للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة، لأنها شخصًا غير مقيم، بغض النظر عن حجم إيراداتها، أو أن لها مكتب في دبي.

مثال 3: الإيرادات المحققة في فترات ضريبية سابقة

تمارس السيدة حمدة أعمالاً في الشارقة، وهي شخص مقيم لأغراض ضريبة الشركات. وتنتهي فترتها الضريبية في 31 ديسمبر من كل عام.

في أحدث فترة ضريبية لها والتي تنتهي في 31 ديسمبر 2026، حققت السيدة حمدة إيرادات بقيمة 1,900,000 درهم إماراتي. وفي الفترة الضريبية السابقة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بلغت إيراداتها 4,300,000 درهم إماراتي.

لذلك فالسيدة حمدة غير مؤهلة للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة للفترة الضريبية المنتهية في 31 ديسمبر 2026 حيث جاوزت إيراداتها حدّ الـ 3,000,000 درهم إماراتي في فترة ضريبية سابقة.

4.3. منْ هو الشخص المقيم؟

هناك قواعد محددة في قانون ضريبة الشركات لتحديد ما إذا كان الشخص هو شخص مقيم، وتختلف هذه القواعد عن العديد من قواعد الإقامة الدولية الأخرى التي تعتمد على المكان الذي يعيش أو يقيم فيه الشخص. كما تختلف القواعد أيضًا بالنسبة للأشخاص الطبيعيين (أي الأفراد) والأشخاص الاعتباريين (مثل الشركات).

وفيما يلي شرح مختصر لكيفية تطبيق قواعد الإقامة لأغراض ضريبة الشركات.

4.3.1. الأشخاص الطبيعيون

الأشخاص الطبيعيون هم أفراد يتم اعتبارهم أشخاصًا مقيمين لأغراض ضريبة الشركات إذا مارسوا أعمالًا أو أنشطة أعمال خاضعة للضريبة في الدولة وحققوا إجمالي عائدات يجاوز الحدّ المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء. وفي هذا الشأن، ينصّ قرار مجلس الوزراء رقم (49) لسنة 2023 على أن حدّ العائدات المحققة خلال سنة ميلادية هو 1,000,000 درهم إماراتي.[25]

ومع ذلك، لا يعد الدخل الذي يحققه شخص طبيعي من المصادر الثلاثة التالية محققًا من أعمال أو أنشطة أعمال تخضع لضريبة الشركات، بغض النظر عن مبلغ العائدات المحققة من هذه المصادر:

- الأجر؛
- دخل الاستثمار الخاصّ؛ و
- دخل الاستثمار العقاري.[26]

وفي حال تلقى الشخص الطبيعي دخلًا من أي من هذه المصادر الثلاثة، فإن هذا الدخل لن يخضع لضريبة الشركات، ويتم استبعاده من حدّ العائدات البالغ 1,000,000 درهم إماراتي.[27]

وفي حال حقق الشخص الطبيعي دخلًا من الأعمال أو أنشطة الأعمال يجاوز الحدّ البالغ 1,000,000 درهم إماراتي خلال سنة ميلادية، فسيخضع لضريبة الشركات وسيُطالب بالتسجيل لضريبة الشركات. وفي هذه الحالة، قد يكون مؤهلًا للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة إذا استوفى متطلبات تسهيلات الأعمال الصغيرة.

4.3.2. الأشخاص الاعتباريون

الأشخاص الاعتباريون هم كيانات لها شخصية اعتبارية منفصلة عن مالكيها، على سبيل المثال، الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة الخاصّة وشركات المساهمة العامّة.

---

[25] البند (1) من المادة (2) من القرار الوزاري رقم (49) لسنة 2023.
[26] البند (2) من المادة (2) من القرار الوزاري رقم (49) لسنة 2023.
[27] البند (3) من المادة (2) من القرار الوزاري رقم (49) لسنة 2023.

ويكون الشخص الاعتباري شخصًا مقيمًا إذا تمّ تأسيسه أو إنشاؤه أو الاعتراف به بموجب التشريعات السارية في الدولة،[28] أو تمّ تأسيسه أو إنشاؤه أو الاعتراف به بموجب التشريعات السارية خارجها ولكن "تتمّ إدارته والتحكم فيه بشكل فعّال" فيها.[29]

ويعتمد تحديد ما إذا كان كيان اعتباري أجنبي تتمّ إدارته والتحكم فيه بشكل فعّال في الدولة على الحقائق والظروف الخاصّة بهذا الكيان. ومع ذلك، يعتبر الكيان عمومًا أنه تتمّ إدارته والتحكم فيه بشكل فعّال في المكان الذي يتم فيه اتخاذ القرارات الإدارية والتجارية الرئيسية المتعلقة بالمسائل الاستراتيجية والسياسية الأوسع نطاقًا، ويختلف هذا عن الإدارة التشغيلية اليومية.

الأشخاص القائمون في المنطقة الحرة هم الأشخاص الاعتباريون الذين يتمّ تأسيسهم أو إنشاؤهم في المنطقة الحرة، أو يتمّ تسجيلهم فيها بأي شكل آخر، وهم أشخاص مقيمون لأغراض ضريبة الشركات. وبالرغم من أن الأشخاص القائمين في المنطقة الحرة قد يحققوا إيرادات تساوي أو تقل عن 3,000,000 درهم إماراتي[30]، ما قد يجعلهم مستوفين لأحد شروط الاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة، إلّا أنّ الأشخاص المؤهلين القائمون في المنطقة الحرة غير مؤهلون للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة. والشخص المؤهل القائم في المنطقة الحرة هو شخص قائم في المنطقة الحرة يستوفي معايير معيّنة، كما تم توضيحه في القسم (3.1.2).

مثال 4: إقامة الأشخاص الاعتباريين

تمّ تأسيس شركة حوراء ذ.م.م. في الدولة، ومن ثمَّ، فإنّ شركة حوراء ذ.م.م. هي شخص مقيم لأغراض ضريبة الشركات.

مثال 5: إقامة الأشخاص الاعتباريين

تمّ تأسيس شركة كريستين ذ.م.م. في دولة أجنبية، ولكن تتم إدارتها والتحكم فيها بشكل فعّال في الدولة. ومن ثمَّ، فإن شركة كريستين ذ.م.م. هي شخص مقيم لأغراض ضريبة الشركات.

مثال 6: إقامة الأشخاص الاعتباريين

تمّ تأسيس شركة ميلاني ذ.م.م. في دولة أجنبية، وهي تمارس أعمالاً في الدولة دون أن يكون لها مكان ثابت لممارسة الأعمال في الدولة. ومن ثم فإن شركة ميلاني ذ.م.م. ليست شخصًا مقيمًا لأغراض ضريبة الشركات.

4.3.3. استثناء الشركات الأعضاء في مجموعات الشركات متعددة الجنسيات

لن تكون الشركة العضو في مجموعة شركات متعددة الجنسيات مؤهلة للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة، حتى وإن كانت شخصًا مقيمًا.[31]

مجموعة الشركات متعددة الجنسيات هي أي مجموعة تتضمن شركتين أو أكثر تمارس أعمالها في بلدان مختلفة، أو تشمل شركة واحدة تقيم في بلد ما وتخضع للضريبة في بلد آخر، ويبلغ إجمالي الإيرادات الموحّدة لها 3.15 مليار درهم إماراتي على الأقل.[32]

---

28 الفقرة (أ) من البند (3) من المادة (11) من قانون ضريبة الشركات.
29 الفقرة (ب) من البند (3) من المادة (11) من قانون ضريبة الشركات. ولا يتضمن نطاق هذا الدليل مناقشة العوامل التي يتوقف عليها اعتبار الأعمال التي تتمّ إدارتها والتحكم فيها بشكل فعّال في الدولة.
30 الفقرة (أ) من البند (3) من المادة (11) من قانون ضريبة الشركات.
31 البند (1) من المادة (3) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023.
32 قرار مجلس الوزراء رقم (44) لسنة 2020 في شأن تنظيم التقارير المقدمة من الشركات متعددة الجنسيات.

والشركة العضو تعني أي وحدة أعمال منفصلة من مجموعة الشركات متعددة الجنسيات ومدرجة في البيانات المالية الموحّدة لتلك المجموعة لأغراض إعداد التقارير المالية، أو أي وحدة أعمال مستثناة من البيانات المالية الموحّدة لمجموعة الشركات متعددة الجنسيات فقط لأسباب تتعلق بالحجم أو لأسباب جوهرية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم اعتبار أي منشأة دائمة تابعة لأي وحدة أعمال منفصلة ضمن مجموعة الشركات متعددة الجنسيات شركة عضو إذا قامت وحدة الأعمال بإعداد قوائم مالية منفصلة لتلك المنشأة الدائمة.

ويستند التعريف الخاص بمصطلح "الشركة العضو" إلى قرار مجلس الوزراء رقم (44) لسنة 2020 في شأن تنظيم التقارير المقدّمة من الشركات متعددة الجنسيات. لذلك، من المحتمل أن تؤثر أي تغييرات تطرأ على هذا التعريف في المستقبل على أهلية الخاضع للضريبة للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة.

4.3.4. استثناء الأشخاص المؤهلين القائمين في المنطقة الحرة

لن يكون الأشخاص المؤهلون القائمون في المنطقة الحرة مؤهلين للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة، حتى وإن كانوا أشخاصًا مقيمين ويحققون إيرادات تساوي أو تقل عن 3,000,000 درهم إماراتي في الفترة الضريبية المعنية وكل الفترات الضريبية السابقة.[33]

بينما يجوز للأشخاص القائمين في المنطقة الحرة، الذين ليسوا أشخاصًا مؤهلين قائمين في المنطقة الحرة، الاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة، ويمكنهم اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة إذا كانوا أشخاصًا مقيمين ولا تجاوز إيراداتهم مبلغ 3,000,000 درهم إماراتي عن الفترة الضريبية المعنية وكل الفترات الضريبية السابقة.

يعتبر الأشخاص المؤهلون القائمون في المنطقة الحرة الذين يختارون الخضوع لضريبة الشركات بموجب المادة (19) من قانون ضريبة الشركات لفترة ضريبية محددة، أشخاصًا قائمين في المنطقة الحرة ويمكنهم اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة إذا كانوا يستوفون متطلبات تسهيلات الأعمال الصغيرة.

4.3.5. المنشآت الدائمة للأشخاص غير المقيمين

بشكل عامّ، لن تكون المنشآت الدائمة في الدولة العائدة لأشخاص غير مقيمين مؤهلة للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة لأنها لا تعتبر أشخاصًا مقيمين في الدولة. ومع ذلك، إذا كان الشخص غير المقيم مؤسساً أو منشئًا في دولة لديها اتفاقية سارية لمنع الازدواج الضريبي مع الدولة وتضمنت هذه الاتفاقية نصًا يتناول عدم تمييز المنشأة الدائمة بناءً على الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية لتجنب الازدواج الضريبي[34]، فإن منشأتها الدائمة في الدولة ستكون مؤهلة للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة في حال تمّ استيفاء الشروط اللازمة لتطبيق التسهيلات.

4.3.6. الدخل الناشئ في الدولة والدخل الأجنبي

تحقق العديد من الأعمال دخلاً من داخل الدولة وخارجها. ويجب أخذ مصدري الدخل هذين في الاعتبار عند حساب الإيرادات. وذلك لأن الإيرادات تعتمد على إجمالي الدخل وتشمل جميع أنواع الدخل الذي تحققه الأعمال.

ويجب على الأشخاص الاعتباريين تضمين جميع دخلهم المحقق داخل الدولة والدخل الأجنبي عند حساب إيراداتهم لأغراض تسهيلات الأعمال الصغيرة. أمّا الأشخاص الطبيعيين، فيجب عليهم أن يأخذوا في الاعتبار الدخل الأجنبي فقط المرتبط بأعمالهم أو أنشطة أعمالهم الخاضعة للضريبة في الدولة (بالإضافة إلى دخلهم المحلي). وهذا يتماشى مع قواعد الدخل الخاضع للضريبة.

---

33 البند (2) من المادة (3) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023.

34 البند (3) من المادة (24) من الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية لتجنب الازدواج الضريبي.

4.3.7. المعايير المحاسبية لحساب الإيرادات

المعايير المحاسبية هي مجموعة من القواعد والمبادئ التي تديرها الهيئات التنظيمية، والتي تنظم كيفية قيام الأعمال بالإقرار عن أنشطتها المالية. وتختلف بعض القواعد والمبادئ بين الهيئات التنظيمية، ونتيجة لذلك، فإنَّ اختيار المعيار المحاسبي يحدد وقد يؤثر على مبلغ الإيرادات التي يتم تحديد أن الأعمال حققتها في الفترة الضريبية.

وسوف تتمكن الأعمال التي تختار تسهيلات الأعمال الصغيرة من إعداد القوائم المالية بناءً على طريقة الأساس النقدي المحاسبي، وذلك إذا لم تجاوز إيراداتها مبلغ 3,000,000 درهم إماراتي.[35]

وتتمثل الإيرادات في إجمالي مبلغ الدخل المحقق خلال فترة ضريبية والمحتسب وفقًا للمعايير المحاسبية المطبقة. ووفقًا للقرار الوزاري رقم (114) لسنة 2023، فإن المعايير المحاسبية المطبقة هي إما المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ("IFRS") أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ("IFRS for SMEs").[36] ومع ذلك، يجوز للشخص إعداد القوائم المالية باستخدام الأساس النقدي المحاسبي إذا كان الشخص يحقق إيرادات لا تجاوز مبلغ (3,000,000) ثلاثة ملايين درهم إماراتي.[37] ومن ثم يجوز للأعمال تطبيق إما المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ("IRFS") (أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ("IFRS for SMEs")) أو الأساس النقدي المحاسبي لاحتساب إيراداتها لأغراض تحديد مدى أهليتها لاختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة. ومع ذلك، يظل من حق الهيئة الاعتراض على هذا الاختيار متى كانت النتيجة غير معقولة.

والجدير بالذكر أن الإيرادات لا تقتصر على مبيعات الأعمال من السلع أو الخدمات، بل تشمل جميع الإيرادات المحصلة خلال الفترة. على سبيل المثال، إذا كانت الأعمال تبيع أصلًا مثل سيارة أو جزءً من أعمالها، فيجب تضمين عائدات هذه المبيعات في حساب الإيرادات. كما يجب تضمين المقبوضات غير النقدية (مثل البضائع المستلمة فيما يتعلق بمعاملات المقايضة) في الإيرادات بالقيمة السوقية.

الرسم التوضيحي 1: حساب الإيرادات والأرباح

حساب الإيرادات والأرباح

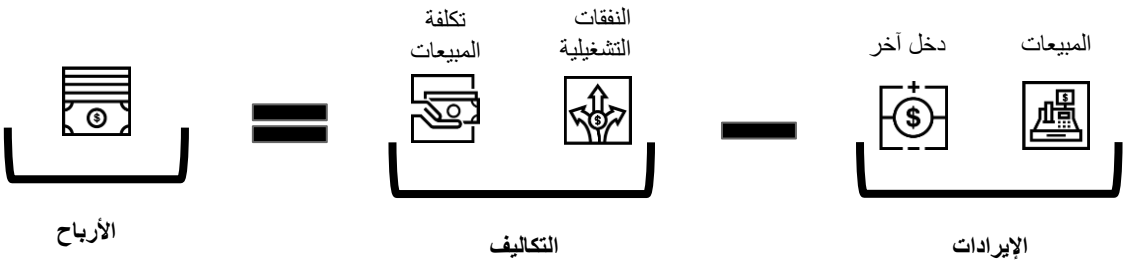

كما يوضح الشكل (1) أعلاه، فإن الإيرادات ليست هي ذاتها الأرباح، فلا تأخذ الأعمال في الاعتبار نفقاتها أو تكاليفها عند حساب إيراداتها.

---

35 القرار الوزاري رقم (114) لسنة 2023.
36 البندان (1) و(2) من المادة (4) من القرار الوزاري رقم (114) لسنة 2023.
37 البند (1) من المادة (2) من القرار الوزاري رقم (114) لسنة 2023.

مثال 7: حساب الإيرادات

شركة خالد ذ.م.م. هي شخص مقيم في الدولة. وخلال الفترة الضريبية الأخيرة، حققت شركة خالد ذ.م.م. مبيعات بقيمة 1,500,000 درهم إماراتي وتلقت أرباح أسهم من شركات إماراتية بقيمة 1,000,000 درهم إماراتي، وبلغت نفقاتها التشغيلية 2,000,000 درهم إماراتي.

وبالتالي فإن شركة خالد ذ.م.م. لديها إيرادات بقيمة 2,500,000 درهم إماراتي، وتكاليف بقيمة 2,000,000 درهم إماراتي وأرباح بقيمة 500,000 درهم إماراتي. ومع ذلك، فإن التكاليف والأرباح ليست ذات صلة لأغراض تقييم ما إذا كانت شركة خالد ذ.م.م. مؤهلة للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة. وسوف تكون شركة خالد ذ.م.م. مؤهلة لأن إيراداتها لم تجاوز الحدّ البالغ 3,000,000 درهم إماراتي.

4.3.8. الآثار المترتبة على الأشخاص المقيمين المسجلين لضريبة القيمة المضافة

يتعين على الأعمال المسجلة لضريبة القيمة المضافة فرض ضريبة القيمة المضافة على بعض المنتجات أو الخدمات التي تبيعها. ولا ينبغي تضمين ضريبة القيمة المضافة المفروضة في حساب الإيرادات، وذلك لأن ضريبة القيمة المضافة التي يتمّ تحصيلها يجب تحويلها إلى الهيئة ولا تعود للأعمال.

تسهيلات الأعمال الصغيرة هي تسهيلات خاصة بضريبة الشركات، وهي لا تغير متطلبات امتثال الشخص المقيم لأغراض ضريبة القيمة المضافة أو لأي غرض آخر بأي شكل من الأشكال. وهذا يعني أنه في حين أن بعض الخاضعين للضريبة يمكن أن يستفيدوا من تسهيلات الأعمال الصغيرة لأغراض ضريبة الشركات، وبالتالي يتمتعون بمتطلبات مبسّطة للامتثال لضريبة الشركات، فإن متطلبات الامتثال لضريبة القيمة المضافة ستستمر كما كانت من قبل.

4.4. أمثلة توضيحية

مثال 8: بيع أصل من أصول الأعمال خلال فترة ضريبية

السيد علي هو شخص مقيم لأغراض ضريبة الشركات، وقد مارس الأعمال لسنوات عديدة ولم تجاوز إيراداته أبدًا مبلغ 3,000,000 درهم إماراتي. في الفترة الضريبية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، بلغت إيراداته 1,850,000 درهم إماراتي واختار تطبيق تسهيلات الأعمال الصغيرة.

خلال الفترة الضريبية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وافق السيد علي على بيع محله لصديق مقابل 1,200,000 درهم إماراتي. وبلغ إجمالي إيرادات السيد علي عن الفترة الضريبية، بما في ذلك عائدات بيع المحل، 4,150,000 درهم إماراتي.

السيد علي غير مؤهل للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة للفترة الضريبية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. وحقيقة أن إيرادات السيد علي قد جاوزت حد الإيرادات نتيجة لحدث بيع لمرة واحدة ليست ذات صلة. ونظرًا لأن إيرادات السيد علي جاوزت 3,000,000 درهم إماراتي، فإنه لن يتمكن من اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة مرة أخرى، حتى لو كانت إيراداته في الفترة الضريبية المنتهية في 31 ديسمبر 2026 أقل من 3,000,000 درهم إماراتي.

مثال 9: شخص مقيم يتوقع تجاوز حد الإيرادات

شركة مريم ذ.م.م. هي شخص مقيم لأغراض ضريبة الشركات، وهي تمارس أعمالها منذ عدة سنوات ولكنها لم تحقق أبدًا إيرادات تزيد عن 2,000,000 درهم إماراتي. قامت شركة مريم ذ.م.م. باختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة للفترة الضريبية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

في بداية عام 2025، توقف أحد منافسي شركة مريم ذ.م.م. عن العمل فجأة وشهدت الشركة زيادة كبيرة في المبيعات نتيجة لذلك. تتوقع شركة مريم ذ.م.م. أنه خلال الفترة الضريبية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، سوف تحقق إيرادات تزيد عن 5,000,000 درهم إماراتي.

لا يتوجب على شركة مريم ذ.م.م. اتخاذ أي إجراء مختلف على الفور، إلّا أنَّها إذا جاوزت إيراداتها عن الفترة الضريبية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 3,000,000 درهم إماراتي، فلن تكون مؤهلة للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة، وسوف يتعين عليها حساب ودفع ضريبة الشركات عن دخلها الخاضع للضريبة.

في هذا الشأن، سيتوجب على شركة مريم ذ.م.م. النظر في جميع الأحكام ذات الصلة من قانون ضريبة الشركات، بما في ذلك أي تسهيلات قد تكون قابلة للتطبيق.

5. تأثير تسهيلات الأعمال الصغيرة على القواعد الأخرى لضريبة الشركات

تُستثنى الأعمال التي تختار تسهيلات الأعمال الصغيرة من تطبيق بعض التسهيلات والقواعد الضريبية الأخرى المتعلقة بضريبة الشركات. وذلك لأن هذه التسهيلات تتعلق بحساب الدخل الخاضع للضريبة، في حين أن تسهيلات الأعمال الصغيرة ينشأ عنها معاملة الخاضعين للضريبة المؤهلين على أنهم لا يحققون دخلًا خاضعًا للضريبة في الفترة الضريبية المعنية، لكنهم يظلون مُلزمين بالامتثال لالتزامات تقديم الإقرارات الموضحة في قانون ضريبة الشركات.

كما يُعفى الخاضعون للضريبة المؤهلون الذين يختارون تسهيلات الأعمال الصغيرة من شرط الاحتفاظ بمستندات التسعير التحويلي. ويهدف هذا الإجراء إلى تخفيف أعباء الامتثال على الأعمال الصغيرة.

5.1. الخسارة الضريبية

إذا حقق الخاضع للضريبة ربحًا سلبيًا خاضعًا للضريبة، وهو ما يُعرف بمصطلح "الخسارة الضريبية"، فيمكنه خصم خسارته الضريبية من دخله الخاضع للضريبة لفترات ضريبية لاحقة. وإذا كان الخاضع للضريبة شخصًا اعتباريًا، فسوف يكون قادرًا أيضًا على نقل الخسارة الضريبية إلى أشخاص اعتباريين آخرين، عند استيفاء شروط معيّنة.[38]

5.1.1. الآثار المترتبة على الخسارة الضريبية نتيجة اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة

في حال اختيار الخاضع للضريبة المؤهل تسهيلات الأعمال الصغيرة، لن تنطبق القواعد المتعلقة بالخسارة الضريبية في تلك الفترة الضريبية.[39] وهذا يعني أنه في الفترة الضريبية التي يختار فيها الخاضع للضريبة المؤهل تسهيلات الأعمال الصغيرة، لن يكون الخاضع للضريبة قادرًا على تحقيق أو استخدام أو نقل الخسارة الضريبية.

إذا كان لدى الخاضع للضريبة خسارة ضريبية غير مستخدمة من فترة ضريبية سابقة لم يتمّ فيها إجراء الاختيار لتطبيق تسهيلات الأعمال الصغيرة، فسيتم ترحيل هذه الخسارة الضريبية إلى فترات ضريبية لاحقة، ويمكن خصمها من الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل في حال لم يتمّ اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة، وفقًا للشروط المنصوص عليها في قانون ضريبة الشركات.[40]

5.1.2. أمثلة توضيحية

مثال 10: ترحيل الخسارة الضريبية غير المستخدمة

السيد مروان هو شخص مقيم. وفي الفترة الضريبية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، بلغت إيراداته 2,500,000 درهم إماراتي. لم يختر السيد مروان تسهيلات الأعمال الصغيرة وكانت لديه خسارة ضريبية قدرها 400,000 درهم إماراتي يمكن ترحيلها.

في الفترة الضريبية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بلغت إيرادات السيد مروان 1,700,000 درهم إماراتي.

اختار السيد مروان تسهيلات الأعمال الصغيرة للفترة الضريبية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. لا يمكن للسيد مروان استخدام خسائره الضريبية المرحّلة البالغة 400,000 درهم إماراتي في هذه الفترة الضريبية، ولكن سيتمّ ترحيلها ويمكن استخدامها في الفترات الضريبية اللاحقة (بشرط استيفاء الشروط ذات الصلة).

---

38 المادة (37) من قانون ضريبة الشركات.
39 الفقرة (د) من البند (2) من المادة (21) من قانون ضريبة الشركات.
40 البند (2) من المادة (4) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023.

مثال 11: الخسارة الضريبية

شركة سراج ذ.م.م. هي شخص مقيم وقد بدأت ممارسة أعمالها في 1 يناير 2025. في الفترة الضريبية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بلغت إيرادات شركة سراج ذ.م.م. 2,500,000 درهم إماراتي وبلغت النفقات والتكاليف 3,500,000 درهم إماراتي. أدى ذلك إلى تحقيق شركة سراج ذ.م.م. دخل خاضع للضريبة سلبي (أي خسارة ضريبية) بقيمة 1,000,000 درهم إماراتي عن الفترة الضريبية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2025.

تكون شركة سراج ذ.م.م. مؤهلة لاختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة، بصفتها شخصًا مقيمًا لا تجاوز إيراداتها 3,000,000 درهم إماراتي.

إذا اختارت شركة سراج ذ.م.م. تسهيلات الأعمال الصغيرة، فستتم معاملتها على أنها لم تحقق دخلًا خاضعًا للضريبة وسوف تستفيد من متطلبات الامتثال المبسطة. إنَّ اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة يعني أن الخسارة الضريبية المُتكبدة لن يتمّ الإقرار عنها للهيئة ولا يمكن ترحيلها إلى الفترات الضريبية اللاحقة.

أمّا إذا رأت شركة سراج ذ.م.م. عدم اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة، فسوف تتمكن من الإقرار عن خسارتها الضريبية للهيئة وسوف يمكنها ترحيل الخسارة الضريبية لاستخدامها في الفترات الضريبية المستقبلية. ولكن، من أجل القيام بذلك، سيتعين على شركة سراج ذ.م.م. الامتثال للمتطلبات العادية لضريبة الشركات، بما في ذلك حساب الدخل الخاضع للضريبة واستكمال الإقرار الضريبي الكامل.

مثال 12: نقل الخسارة الضريبية

شركة فاطمة ذ.م.م. وشركة ميرة ذ.م.م. هما شخصان مقيمان مملوكان بالكامل لشركة رزان ذ.م.م. وتستوفيان جميع الشروط المطلوبة لنقل الخسارة الضريبية بينهما.

في الفترة الضريبية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2026، بلغت إيرادات شركة فاطمة ذ.م.م. 2,500,000 درهم إماراتي وبلغ الدخل الخاضع للضريبة 500,000 درهم إماراتي. في بداية هذه الفترة الضريبية، قامت شركة فاطمة ذ.م.م. بترحيل الخسارة الضريبية غير المستخدمة البالغة 700,000 درهم إماراتي. لم تجاوز إيرادات شركة فاطمة ذ.م.م. مبلغ 3,000,000 درهم إماراتي في أي فترة ضريبية سابقة ولذلك هي مؤهلة للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة.

وفي ذات الفترة الضريبية، بلغت إيرادات شركة ميرة ذ.م.م. 7,500,000 درهم إماراتي والدخل الخاضع للضريبة 3,100,000 درهم إماراتي.

إذا اختارت شركة فاطمة ذ.م.م. تسهيلات الأعمال الصغيرة، فستتم معاملتها على أنها لا تحقق أي دخل خاضع للضريبة، ولن تدفع أي ضريبة شركات ويعني ذلك أيضًا أن شركة فاطمة ذ.م.م. لن تكون قادرة على نقل أي من خسائرها الضريبية غير المستخدمة إلى شركة ميرة ذ.م.م.

أمّا إذا لم تختر شركة فاطمة ذ.م.م. تسهيلات الأعمال الصغيرة، فسوف تطالب بدفع ضريبة الشركات على دخلها الخاضع للضريبة. إضافة لذلك، فإنها سوف تتمكن من تخفيض دخلها الخاضع للضريبة باستخدام خسائرها الضريبية وتحويل خسائرها الضريبية المتبقية إلى شركة ميرة ذ.م.م.، بشرط استيفاء جميع الشروط المطلوبة لنقل الخسارة الضريبية، وبشرط ألا تشكل الشركتان مجموعة ضريبية.

5.2. القواعد العامّة لقيود خصم الفائدة

قد يكون مبلغ نفقات الفائدة التي يمكن للأعمال خصمها في كل فترة ضريبية عند حساب دخلها الخاضع للضريبة محدودًا ومقيّدًا[41]، بحيث يمكن للأعمال خصم نفقات الفائدة الصافية بنسبة تصل إلى 30٪ من أرباحها المحاسبية قبل خصم الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء (EBITDA) في تلك الفترة الضريبية - وهذا ما يُعرف بالقاعدة العامّة لقيود خصم الفائدة. وتنطبق هذه القواعد فقط على الأعمال التي تكون نفقات الفائدة الصافية فيها تجاوز حدّ أدنى محدّد.

ولن يتم تطبيق القيد على نفقات الفائدة الصافية القابلة للخصم عندما لا تجاوز نفقات الفائدة الصافية في الفترة الضريبية المعنية مبلغ 12,000,000 درهم إماراتي.[42]

ونظرًا لهذا القيد، لا يمكن خصم نفقات الفائدة الصافية التي تجاوز 30٪ من الأرباح قبل خصم الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء للأعمال في الفترة الضريبية التي يتمّ تكبدها، وبدلاً من ذلك، يمكن ترحيلها لمدة عشر فترات ضريبية من الفترة التي لم يتمّ فيها السماح بخصم نفقات الفائدة الصافية[43]. وبالإضافة إلى الحد من مبلغ الفوائد القابلة للخصم، فهناك قواعد تحدّ من الظروف التي يمكن فيها خصم نفقات الفائدة المتكبدة عن قرض تمّ الحصول عليه، بشكل مباشر أو غير مباشر، من طرف مرتبط.[44]

5.2.1. الآثار المترتبة على القاعدة العامة لقيود خصم الفائدة نتيجة اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة

لا تنطبق القيود المفروضة على خصم نفقات الفائدة على الأعمال في الفترات الضريبية التي تمّ فيها اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة.[45] وهذا يعني أيضًا أن الأعمال لن تكون قادرة على تجميع نفقات الفائدة الصافية التي يمكن ترحيلها إلى سنوات لاحقة أو استخدام نفقات الفائدة من السنوات السابقة.[46]

إذا كان لدى الأعمال نفقات فائدة صافية تمّ ترحيلها من فترة ضريبية سابقة، فسوف يتمّ ترحيلها إلى فترات ضريبية لاحقة، ويمكن استخدامها في الفترات الضريبية المستقبلية التي لا يتمّ فيها اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة.[47] ومع ذلك، فسوف يستمر احتساب الفترات الضريبية التي تختار فيها الأعمال تسهيلات الأعمال الصغيرة لأغراض قيد الترحيل إلى عشر فترات ضريبية لاحقة للفترة الضريبية التي لم يتمّ فيها السماح بخصم نفقات الفائدة الصافية.

مثال 13: ترحيل نفقات الفائدة الصافية

شركة هند ذ.م.م. هي شخص مقيم لأغراض ضريبة الشركات. في الفترة الضريبية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2024، بلغت إيرادات شركة هند ذ.م.م. 2,000,000 درهم إماراتي ولكنها لم تختر تسهيلات الأعمال الصغيرة. خلال ذات الفترة الضريبية، تحقق لدى شركة هند ذ.م.م. فائض نفقات فائدة بقيمة 400,000 درهم إماراتي، والذي تمّ ترحيله لاستخدامه في الفترات الضريبية اللاحقة.

في الفترة الضريبية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2025، حققت شركة هند ذ.م.م. إيرادات قدرها 2,000,000 درهم إماراتي. واختارت شركة هند ذ.م.م. تسهيلات الأعمال الصغيرة لتلك الفترة الضريبية. ونتيجة لذلك، لم تتمكن من استخدام أي من نفقات الفائدة الصافية المرحلة. وهذا يعني أيضًا أنَّ أي نفقات فائدة صافية متكبدة في تلك الفترة الضريبية لا يمكن ترحيلها إلى سنوات لاحقة. وبالتالي، فسوف يتمّ ترحيل نفقات الفائدة الصافية البالغة 400,000 درهم إماراتي

---

41 المادة (31) من قانون ضريبة الشركات.
42 المادة (8) من القرار الوزاري رقم (126) لسنة 2023.
43 البند (4) من المادة (30) من قانون ضريبة الشركات.
44 المادة (31) من قانون ضريبة الشركات.
45 الفقرة (ج) من البند (2) من المادة (21) من قانون ضريبة الشركات.
46 البند (1) من المادة (5) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023.
47 البند (2) من المادة (5) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023.

إلى الفترة الضريبية التالية ما لم تختر شركة هند ذ.م.م. مرة أخرى تسهيلات الأعمال الصغيرة لتلك الفترة الضريبية، رهناً باستيفاء الشروط المطلوبة.

ونظرًا لأن شركة هند ذ.م.م. مؤهلة لاختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة وأنها قد اختارتها بالفعل، فهي لن تكون مطالبة بحساب نفقات الفائدة الصافية عن الفترة الضريبية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2025.

5.3. الدخل المُعفى

هناك أنواع معيّنة من الدخل ليست خاضعة للضريبة تُعرف بالدخل المُعفى. وعند حساب الدخل الخاضع للضريبة، يجب على الأعمال استبعاد هذه الأنواع. ويشمل الدخل المُعفى ما يلي:

- أرباح الأسهم أو الحصص وغيرها من توزيعات الأرباح المحصلة من شخص اعتباري والذي يكون شخصًا مقيمًا؛
- أي دخل آخر أو مكاسب أخرى ناتجة عن حصص المشاركة في شخص اعتباري والذي يكون شخصًا مقيمًا؛
- أرباح الأسهم أو الحصص وغيرها من توزيعات الأرباح المحصلة من حصص المشاركة في شخص اعتباري أجنبي؛
- الدخل الناتج عن المنشأة الأجنبية الدائمة الذي يستوفي شروطًا معينة.[48]

5.3.1. العلاقة بين الدخل المُعفى وتسهيلات الأعمال الصغيرة

لا تنطبق قواعد الدخل المُعفى على الأعمال التي تختار تسهيلات الأعمال الصغيرة.[49] وهذا يعني أن جميع الإيرادات، حتى لو لم تكن خاضعة للضريبة، يجب أن تُدرَج عند قيام الشخص المقيم بحساب إيراداته لأغراض تسهيلات الأعمال الصغيرة.

مثال 14: الدخل المُعفى – أرباح الأسهم أو الحصص من الشركات الإماراتية

شركة ناهد ذ.م.م. هي شخص مقيم لأغراض ضريبة الشركات. وخلال الفترة الضريبية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2024، حققت مبيعات قدرها 2,500,000 درهم إماراتي. كما تلقت شركة ناهد ذ.م.م. أرباح أسهم بقيمة 1,000,000 درهم إماراتي من شركة محمد ذ.م.م، وهي شخص مقيم. يُعدّ الدخل المتحقق من أرباح الأسهم دخلًا مُعفىً ولن يتمّ تضمينه عند حساب الدخل الخاضع للضريبة لشركة ناهد ذ.م.م.

ونظرًا لأن أحكام قانون ضريبة الشركات المتعلقة بالدخل المُعفى لا تنطبق في حال سعت الأعمال للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة، فيجب تضمين الدخل المتحقق من أرباح الأسهم في حساب إيرادات شركة ناهد ذ.م.م. وبالتالي، تبلغ إيرادات شركة ناهد ذ.م.م. للفترة الضريبية 3,500,000 درهم إماراتي (2,500,000 درهم إماراتي + 1,000,000 درهم إماراتي)، وعليه لا تكون شركة ناهد ذ.م.م. مؤهلة لاختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة للفترة الضريبية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2024.

5.4. التسهيلات الأخرى

يمكن للشركات الاستفادة من التسهيلات في حال نقل الأصول أو الالتزامات داخل مجموعة مؤهلة، وفيما يتعلق ببعض معاملات إعادة هيكلة الأعمال. ورهنًا باستيفاء شروط معيّنة، يمكن لكلا الطرفين في هذه الأنواع من المعاملات تسجيل المعاملة على أنها تتم بالقيمة الدفترية الصافية. وهذا يعني أنه لن يكون هناك ربح أو خسارة عائدة لأي من الطرفين لأغراض ضريبة الشركات.

---

48 المادة (22) من قانون ضريبة الشركات.
49 الفقرة (أ) من البند (2) من المادة (21) من قانون ضريبة الشركات.

نظرًا لأن تسهيلات إعادة هيكلة الأعمال وتسهيلات النقل داخل المجموعة المؤهلة تؤثر على كلا الطرفين في المعاملة، فسوف تحتاج الأعمال إلى النظر في تأثير اختيارها على الطرف الآخر في معاملات النقل أو إعادة هيكلة الأعمال التي تشارك فيها.

5.4.1. الآثار المترتبة على التسهيلات الأخرى نتيجة اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة

لا تُتاح هذه التسهيلات الأخرى للأعمال في الفترات الضريبية التي تُختار فيها تسهيلات الأعمال الصغيرة.[50] وعند تطبيق تسهيلات الأعمال الصغيرة تتم معاملة الأعمال كما لو أنها لم تحقق أي دخل خاضع للضريبة. لذلك، لن يكون للمبلغ الذي تُعامل المعاملة على أنها قد تمّت به، أي تأثير على الوضع الضريبي للأعمال.

مثال 15: النقل داخل المجموعة المؤهلة

شركة هبة ذ.م.م. وشركة محمد ذ.م.م. مملوكتان بالكامل لشركة نوف ذ.م.م. وجميع الشركات الثلاث هم أشخاص مقيمون لأغراض ضريبة الشركات، وشركة هبة ذ.م.م. وشركة محمد ذ.م.م. تستوفيان الشروط اللازمة لاعتبارهما مجموعة مؤهلة، ومن ثم يمكن لمعاملات نقل الأصول والالتزامات بينهما أن تستفيد من التسهيلات ذات الصلة.[51]

خلال الفترة الضريبية التي تنتهي في 30 يونيو 2024، بلغت إيرادات شركة هبة ذ.م.م. 2,200,000 درهم إماراتي وبلغت إيرادات شركة محمد ذ.م.م. 4,500,000 درهم إماراتي. خلال ذات الفترة الضريبية، باعت شركة محمد ذ.م.م. مركبة إلى شركة هبة ذ.م.م. وبلغت القيمة الدفترية الصافية للمركبة 100,000 درهم إماراتي في حين دفعت شركة هبة ذ.م.م. 200,000 درهم إماراتي مقابلها، مما نتج عنه ربح قدره 100,000 درهم إماراتي لشركة محمد ذ.م.م.

شركة هبة ذ.م.م. مؤهلة لاختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة نظرًا لأن إيراداتها أقل من 3,000,000 درهم إماراتي. ونقل المركبة مؤهل للاستفادة من تسهيل نقل الأصول بسبب نقلها بين أعضاء نفس المجموعة المؤهلة.

إذا اختارت شركة هبة ذ.م.م. تسهيلات الأعمال الصغيرة، فسيتم التعامل مع شركة هبة ذ.م.م. على أنها لا تحقق أي دخل خاضع للضريبة ولن تتمكن شركة محمد ذ.م.م. من تطبيق التسهيل الخاص بالنقل داخل المجموعة المؤهلة عن بيع المركبة. وهذا يعني أنه سيتعين على شركة محمد ذ.م.م. الإقرار بضريبة الشركات ودفعها عن المكسب المقدر بمبلغ 100,000 درهم إماراتي من بيع المركبة.

إذا لم تختر شركة هبة ذ.م.م. تسهيلات الأعمال الصغيرة، يمكن أن تستفيد شركة هبة ذ.م.م. وشركة محمد ذ.م.م. من التسهيلات داخل المجموعة عن بيع المركبة، بشرط أن تكون شركة محمد ذ.م.م. قد اختارت تطبيق تسهيلات النقل داخل المجموعة المؤهلة.[52] وهذا يعني أنه سيتم التعامل مع عملية البيع على أنها تمت بالقيمة الدفترية الصافية ولن ينشأ أي ربح أو خسارة لأي من شركة هبة ذ.م.م. أو شركة محمد ذ.م.م. إلا أنّه بسبب عدم اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة، سيتعين على شركة هبة ذ.م.م. حساب ودفع ضريبة الشركات على دخلها الخاضع للضريبة من خلال إقرارها الضريبي.

5.5. الخصومات

هناك نفقات معينة إمّا لا يُسمح بخصمها أو يتم تقييدها لأغراض ضريبة الشركات. وبما أن القواعد المطبقة في هذا الشأن تختلف عن القواعد المحاسبية العادية، فإن هذا يعني أنه عند حساب دخلها الخاضع للضريبة، يجب على الأعمال استبعاد أو تعديل بعض الخصومات.

---

50 الفقرة (ب) من البند (2) من المادة (21) من قانون ضريبة الشركات.
51 المادة (26) من قانون ضريبة الشركات.
52 المادة (3) من القرار الوزاري رقم (132) لسنة 2023.

5.5.1. قواعد النفقات القابلة للخصم لا تنطبق على من يختارون تسهيلات الأعمال الصغيرة

لا تنطبق قواعد الخصم على الأعمال في الفترات الضريبية التي يتمّ فيها اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة.[53] وتستند تسهيلات الأعمال الصغيرة على الإيرادات وحدها، حيث أنها تؤدي إلى التعامل مع الأعمال كما لو أنها لم تحقق أي دخل خاضع للضريبة، ومن ثم فلن يكون هناك متطلب للنظر في الخصومات. وهذا يعني أن أي نفقات، حتى لو لم يكن مسموحًا بخصمها عادةً لأغراض ضريبة الشركات، لن تؤثر على الأعمال التي اختارت تسهيلات الأعمال الصغيرة.

مثال 16: النفقات القابلة للخصم

السيد محمود هو شخص مقيم يمارس الأعمال في دبي. وخلال الفترة الضريبية التي تنتهي في 30 سبتمبر 2024، بلغت إيرادات السيد محمود 1,850,000 درهم إماراتي. وخلال الفترة الضريبية ذاتها، تبرع بمبلغ 100,000 درهم إماراتي لمؤسسة خيرية محلية ليست جهة نفع عامّ مؤهلة.

لا يُسمح بخصم التبرعات المقدمة إلى الكيانات التي لا تعد جهات نفع عام مؤهلة لأغراض ضريبة الشركات. ومع ذلك، نظرًا لأن أحكام قانون ضريبة الشركات المتعلقة بالخصومات لا تنطبق في حال سعت الشركة للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة، فإن التبرع المقدم وحقيقة أن المبلغ غير قابل للخصم لأغراض ضريبة الشركات ليس له أي تأثير على أهلية السيد محمود للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة.

5.6. مستندات التسعير التحويلي

التسعير التحويلي هو منهج معترف به دوليا لتحديد السعر الذي يطبقه شخص خاضع للضريبة عند القيام بمعاملات مع أطراف مرتبطة أو أشخاص متصلين. ويطبق التسعير التحويلي على المعاملات الدولية لمنع التحويل الصوري للأرباح بين الكيانات الخاضعة للضريبة والكيانات غير الخاضعة للضريبة أو الخاضعة للضريبة بنسبة منخفضة.

ويمكن أن تطلب الهيئة من الأعمال تقديم تصريح خاص بالتسعير التحويلي والمستندات الداعمة الأخرى مع إقرارها الضريبي، أو خلال فترة (30) يومًا من تاريخ طلب الهيئة لذلك.[54]

5.6.1. متطلبات مستندات التسعير التحويلي لمن يختارون تسهيلات الأعمال الصغيرة

لا تنطبق قواعد مستندات التسعير التحويلي على الأعمال في الفترة الضريبية التي يتمّ فيها اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة.[55]

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحُكم يتعلق بمتطلب تقديم التصريح في ذات وقت تقديم الإقرار الضريبي، أو خلال فترة (30) يومًا من طلب الهيئة، وكذلك بمتطلب الاحتفاظ بملفين رئيسي ومحلي. ولا يمنع ذلك الهيئة من الاستفسار عن شؤون ضريبة الشركات الخاصّة بالشخص المقيم، أو مراجعة معاملاتها، بما في ذلك المعاملات مع الأطراف المرتبطة به. ويجب على الشخص المقيم التأكد من أنه قد أخذ مبدأ السعر المحايد بعين الاعتبار وامتثل له.

مثال 17: مستندات التسعير التحويلي

شركة جوليانا ذ.م.م. هي شخص مقيم لأغراض ضريبة الشركات. وخلال الفترة الضريبية التي تنتهي في 31 مايو 2025، بلغت إيراداتها 2,800,000 درهم إماراتي. وقد تحقق ذلك بالكامل من المبيعات التي تمت لصالح شركة رزان ذ.م.م.، وهي شركة أجنبية وطرف مرتبط.

---

[53] الفقرة (ج) من البند (2) من المادة (21) من قانون ضريبة الشركات.
[54] البندان (1) و(3) من المادة (55) من قانون ضريبة الشركات.
[55] الفقرة (هـ) من البند (2) من المادة (21) من قانون ضريبة الشركات.

شركة جوليانا ذ.م.م. قامت باختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة، لذلك لن تطلب الهيئة من شركة جوليانا ذ.م.م. تقديم تصريح يتضمن معلومات تتعلق بمعاملاتها وترتيباتها مع الطرف المرتبط رفق إقرارها الضريبي، ولن تطلب منها أي مستندات خاصة بالتسعير تحويلي.

ومع ذلك، لا تزال شركة جوليانا ذ.م.م. مطالبة بالتأكد من أن معاملاتها مع شركة رزان ذ.م.م. تتمّ وفقًا لمبدأ السعر المحايد.

5.7. إعفاء المشاركة لمن يمتلكون أشخاصًا اعتباريين مقيمين اختاروا تسهيلات الأعمال الصغيرة

تُعفى أرباح الأسهم أو الحصص من الشركات المقيمة في الدولة من ضريبة الشركات. بالإضافة إلى ذلك، قد يتمّ إعفاء الإيرادات والمكاسب الأخرى المتحققة من الشركات المقيمة في الدولة أيضًا إذا تم استيفاء الشروط ذات الصلة بموجب إعفاء المشاركة.[56]

وحصص المشاركة هي حصص ملكية طويلة الأجل في شخص اعتباري توفر الأساس لممارسة مستوى مُعيّن من التحكم أو التأثير على أنشطة المشاركة. وهناك عدد من الشروط التي يجب استيفاؤها من أجل وجود حصص مشاركة،[57] وأحد هذه الشروط هو خضوع الشخص الاعتباري لضريبة الشركات بنسبة 9٪ على الأقل.[58]

وعلى الرغم من أن الأعمال التي تختار تسهيلات الأعمال الصغيرة لن يكون عليها فعليًا التزامات مالية لضريبة الشركات، إلا أنها لا تزال تعتبر خاضعة لضريبة الشركات.

ونتيجة لذلك، يجب أن يكون الأشخاص الذين يمتلكون حصص مشاركة في الأعمال التي تختار تسهيلات الأعمال الصغيرة قادرين على الاستفادة من تسهيل إعفاء المشاركة، رهنًا باستيفاء الشروط ذات الصلة. كما ينطبق الأمر ذاته في حالة الأشخاص الذين يحققون مكاسب رأس المال وغيرها من أنواع الدخل.[59]

وتعتبر أي أرباح أسهم أو حصص يتلقاها الخاضع للضريبة الذي اختار تسهيلات الأعمال الصغيرة من الشركات المقيمة في الدولة، معفاة وغير خاضعة لشروط إعفاء المشاركة.

5.8. المجموعات الضريبية وتسهيلات الأعمال الصغيرة

الأعمال ذات الملكية المشتركة (والتي تستوفي الشروط الأخرى ذات الصلة) يمكنها تشكيل مجموعة ضريبية.[60] وهذا الأمر يسمح لهذه الأعمال أن تُعامل كشخص واحد خاضع للضريبة، مما يقلل من عبء الامتثال على الشركات الفردية من خلال توحيد الحسابات واستبعاد المعاملات داخل المجموعة، وزيادة المرونة في استخدام الخسارة الضريبية.

ويمكن للمجموعة الضريبية أن تختار تسهيلات الأعمال الصغيرة إذا كانت إيراداتها تساوي أو تقل عن 3,000,000 درهم إماراتي. وكشخص واحد خاضع للضريبة، سيتمّ تطبيق حدّ الإيرادات الخاصّ بتسهيلات الأعمال الصغيرة على المجموعة الضريبية ككل، وليس على كل عضو في المجموعة الضريبية. وبغض النظر عن عدد الشركات التي تُشكّل المجموعة الضريبية، سيتم تطبيق حدّ الإيرادات البالغ 3,000,000 درهم إماراتي على المجموعة الضريبية ككل.

---

56 البند (5) من المادة (23) من قانون ضريبة الشركات.
57 البند (2) من المادة (23) من قانون ضريبة الشركات.
58 الفقرة (ب) من البند (2) من المادة (23) من قانون ضريبة الشركات والمادة (6) من القرار الوزاري رقم (116) لسنة 2023.
59 المادة (23) من قانون ضريبة الشركات.
60 البند (1) من المادة (40) من قانون ضريبة الشركات.

مثال 18: المجموعات الضريبية وتسهيلات الأعمال الصغيرة

شركة موزة ذ.م.م. هي الشركة الأم لمجموعة ضريبية، والتي تشمل أيضًا شركتيها التابعتين المملوكتين بالكامل وهما شركة هيا ذ.م.م. وشركة شيخة ذ.م.م. وخلال الفترة الضريبية التي تنتهي في 31 يوليو 2024، بلغت إيرادات شركة موزة ذ.م.م. نفسها 1,300,000 درهم إماراتي، وبلغت إيرادات شركة هيا ذ.م.م. 900,000 درهم إماراتي، وبلغت إيرادات شركة شيخة ذ.م.م. 1,000,000 درهم إماراتي. ولم يتمّ كسب أي من إيرادات شركة موزة ذ.م.م. وشركة هيا ذ.م.م. وشركة شيخة ذ.م.م. من بعضهم البعض.

وبالتالي، بلغ إجمالي الإيرادات الموحّدة للمجموعة الضريبية (بعد حساب صافي المعاملات داخل المجموعة) 3,200,000 درهم إماراتي (1,300,000 درهم إماراتي + 900,000 درهم إماراتي + 1,000,000 درهم إماراتي).

على الرغم من أن كل شركة من هذه الشركات حققت إيرادات أقل من حدّ الإيرادات الخاصّ بتسهيلات الأعمال الصغيرة، فإن المجموعة الضريبية لن تكون مؤهلة للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة. وذلك لأن المجموعة الضريبية تعامل كشخص واحد خاضع للضريبة، ومجموع الإيرادات الموحّدة للمجموعة الضريبية البالغ 3,200,000 درهم إماراتي أعلى من حدّ الإيرادات الخاصّ بتسهيلات الأعمال الصغيرة والبالغ 3,000,000 درهم إماراتي.

6. التزامات الامتثال ومتطلبات الاحتفاظ بالسجلات وإدارة تسهيلات الأعمال الصغيرة

6.1 متطلبات التقييم الذاتي والتسجيل وإجراء الاختيار

حتى يتمكن الخاضع للضريبة المؤهل من المطالبة بالاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة، يجب عليه أولًا التسجيل لضريبة الشركات، ومن ثم يمكنه اختيار تلك التسهيلات في الإقرار الضريبي عند تقديمه. ويجب إجراء الاختيار في كل فترة ضريبية.

يظل الخاضع للضريبة المؤهل الذي اختار تسهيلات الأعمال الصغيرة خاضعًا للضريبة لأغراض قانون ضريبة الشركات. وهذا يعني أنه سيظل مطالبًا بالوفاء بالتزاماته المتعلقة بالامتثال لضريبة الشركات في كل فترة ضريبية، الأمر الذي يشمل الالتزام بالتسجيل لضريبة الشركات، وتقديم إقرار ضريبي مبسط، والاحتفاظ بجميع المستندات والسجلات ذات الصلة لدعم سجله الخاص بضريبة الشركات.

6.2 متطلب تقديم الإقرارات الضريبية

لاختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة، على الأعمال القيام بذلك من خلال الإقرار الضريبي. لذلك، لن تلغي الأهلية للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة متطلبَ تقديم الإقرارات الضريبية.

ومع ذلك، فسوف تستفيد الأعمال التي تختار تسهيلات الأعمال الصغيرة من تقديم إقرار ضريبي مبسّط، مما يقلل من كم المعلومات التي تحتاج إلى تقديمها، ومقدار الوقت اللازم لإكمال الإقرار الضريبي.

6.3 السجلات المطلوب الاحتفاظ بها لإثبات الإيرادات

يتضمن قانون ضريبة الشركات عددًا من متطلبات الاحتفاظ بالسجلات، هذا بالإضافة إلى المتطلبات التي قد تم فرضها على الأعمال ووكلائها بموجب قانون الإجراءات الضريبية.

بموجب قانون ضريبة الشركات، يتعين على جميع الأعمال الاحتفاظ بالسجلات والمستندات لما يأتي:

- دعم المعلومات المقدّمة في الإقرار الضريبي أو في أي مستند آخر يتمّ تقديمه إلى الهيئة[61]؛ و
- تمكين الهيئة من التحقق بسهولة من الدخل الخاضع للضريبة للخاضع للضريبة.[62]

تؤدي تسهيلات الأعمال الصغيرة إلى معاملة الأشخاص المقيمين المؤهلين على أنهم لم يحققوا أي دخل خاضع للضريبة إذا كانت إيراداتهم تساوي أو تقل عن 3,000,000 درهم إماراتي عن الفترة الضريبية المعنية وكل الفترات الضريبية السابقة. لذلك، من أجل إثبات أنهم لم يحققوا أي دخل خاضع للضريبة، يجب أن يكون الأشخاص المقيمون المؤهلون قادرين على تقديم دليل للهيئة على أنّ إيراداتهم لم تجاوز حدّ تسهيلات الأعمال الصغيرة لكل الفترات الضريبية المعنية.

ونظرًا لاختلاف الأعمال عن بعضها البعض، فلا توجد قائمة محددة بالمستندات أو السجلات التي يجب الاحتفاظ بها. ومع ذلك، فإن أمثلة المستندات التي يجب الاحتفاظ بها تشمل على سبيل المثال دون حصر:

- التقارير المصرفية؛
- دفاتر المبيعات؛
- الفواتير أو السجلات الأخرى للأرباح اليومية، مثل قسائم مشتريات نقاط البيع؛
- سجلات الطلبات وأذونات التسليم؛ و
- مراسلات الأعمال الأخرى ذات الصلة.

---

61 الفقرة (أ) من البند (1) من المادة (56) من قانون ضريبة الشركات.
62 الفقرة (ب) من البند (1) من المادة (56) من قانون ضريبة الشركات.

ولا يشترط الاحتفاظ بالمستندات في شكلها الأصلي، بل قد يكون من الممكن الاحتفاظ بها في شكل بديل. على سبيل المثال، يمكن مسح الإيصالات الورقية ضوئيًا وتخزينها إلكترونيًا. ومهما كانت وسيلة التخزين المختارة، يجب أن تكون السجلات قابلة للقراءة من قبل الهيئة ومتاحة لها عند الطلب.

وتتحمل الأعمال مسؤولية تخزين سجلاتها ومستنداتها الخاصّة. ويجب على الخاضعين للضريبة تزويد الهيئة بأي معلومات أو مستندات أو سجلات تطلبها الهيئة بشكل معقول عندما يُطلب منهم ذلك. وبالتالي، يجب أن يكون من الممكن الوصول إلى السجلات بسهولة في حال طلبتها الهيئة.

6.4. مدة الاحتفاظ بالسجلات

يجب على جميع الأعمال الاحتفاظ بالسجلات والمستندات لمدة سبع سنوات بعد انتهاء الفترة الضريبية التي تتعلق بها.[63]

وينطبق هذا الشرط على الفترة الضريبية التي تتعلق بها المستندات، وليس الفترة الضريبية التي تمّ فيها إنشاء هذه المستندات. على سبيل المثال، إذا استخدم الخاضع للضريبة طريقة الأساس النقدي المحاسبي، فقد يكون لديه فواتير تمّ رفعها في الفترة الضريبية قبل الفترة التي تمّ دفعها فيها. في هذه الحالة، تبدأ فترة السنوات السبع من نهاية الفترة الضريبية التي تمّ فيها دفع الفواتير، وليس من تاريخ إنشاء هذه الفواتير.

مثال 19: الاحتفاظ بالسجلات

السيد خالد هو شخص مقيم لأغراض ضريبة الشركات. في الفترة الضريبية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2026، حقق إيرادات قدرها 2,050,000 درهم إماراتي واختار تسهيلات الأعمال الصغيرة.

يجب على السيد خالد الاحتفاظ بالسجلات والمستندات التي تمكنه من إثبات إيراداته في الفترة الضريبية حتى 31 ديسمبر 2033. وبعد هذا التاريخ، لن يكون من الواجب على السيد خالد الاحتفاظ بالسجلات المتعلقة بالفترة الضريبية التي انتهت في 31 ديسمبر 2026.

[63] المادة (56) من قانون ضريبة الشركات.

7. الفصل الصوري

يحدث الفصل الصوري في حال قيام الأعمال بتجزئة نشاطها إلى أجزاء مختلفة تقع دون حدّ تسهيلات الأعمال الصغيرة.

7.1. سلطات الهيئة لمعالجة الفصل الصوري

تتمتع الهيئة بسلطة التصدي للمعاملات أو الترتيبات التي يتم الدخول فيها للحصول على ميزة تتعلق بضريبة الشركات. وتُعتبر ممارسة الفصل الصوري للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة ميزة تتعلق بضريبة الشركات بموجب القواعد العامّة لمكافحة إساءة الاستخدام الواردة في قانون ضريبة الشركات.[64]

إذا قررت الهيئة أن الأعمال قد فصلت أنشطتها بشكل صوري، وأن إيراداتها الإجمالية تجاوز 3,000,000 درهم إماراتي عن الفترة الضريبية المعنية، فلن تكون مؤهلة للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة. وسوف يتعين على الأعمال سداد أي ضريبة شركات كانت ستُستحق عليها إذا لم يتم فصل الأعمال بشكل صوري بقصد تأهيل الكيانات المنفصلة لاختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة، ويمكن أيضًا فرض غرامة على الأعمال.

7.2. أنواع الفصل الصوري

يمكن أن يتخذ الفصل الصوري أشكالًا عدة، ولكنه سيندرج عمومًا تحت واحدة من ثلاث فئات:

- **الفصل الوظيفي:** ينطوي ذلك على فصل صوري بين الوظائف المختلفة للأعمال، على سبيل المثال، الفصل بين مبيعات المشروبات ومبيعات الأطعمة في مطعم؛
- **الفصل الجغرافي:** ينطوي ذلك على فصل صوري للأعمال بين مواقع مختلفة بحيث تتمّ ممارسة ذات النشاط في كل موقع، على سبيل المثال، سلسلة مقاهي؛ و
- **الفصل الزمني:** ينطوي ذلك على فصل صوري للأعمال بحيث يقوم أشخاص مختلفون بتشغيلها في أوقات مختلفة. ويمكن أن يتمثل ذلك، على سبيل المثال، في سلسلة من الكيانات الاعتبارية المختلفة التي تعمل لفترة قصيرة من الزمن، ولكنها تتوقف عن العمل عندما تصل إيراداتها إلى حدّ تسهيلات الأعمال الصغيرة. وقد يحدث أيضًا عندما تدعي شركات مختلفة أنها تعمل فقط في أوقات معينة، على سبيل المثال، في أيام محددة من الأسبوع.

7.3. الغرض من اختبار الفصل الصوري

هناك ظروف مشروعة يجوز فيها للأعمال فصل أنشطتها أو اختيار العمل من خلال كيانات منفصلة. على سبيل المثال، قد يرغب الشخص في إدارة أعماله باستخدام أكثر من شركة محدودة بقصد الحدّ من التزاماته القانونية. لذلك، فإن حقيقة أن الأعمال تعمل من خلال أكثر من كيان واحد لا تكفي لإثبات أن هذه الأعمال قد تمّ فصلها بشكل صوري.

ومن أجل تحديد ما إذا كان قد تمّ فصل الأعمال بشكل صوري، ستقوم الهيئة بإجراء اختبار الفصل الصوري، حيث تقوم الهيئة بمراجعة النشاط الذي تمّ فصله لتحديد ما يأتي:

- ما إذا كان الفصل قد تم لغرض تجاري مشروع وحقيقي؛ و
- ما إذا كانت تتم ممارسة ذات الأعمال أو نشاط الأعمال إلى حدٍ كبير.

ويجب النظر في كلا العنصرين للجزم فيما إذا كان قد تم فصل الأعمال بشكلٍ صوري.[65]

7.4. العوامل الواجب أخذها في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان قد تم فصل الأعمال بشكل صوري

[64] البند (1) من المادة (6) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023.
[65] البند (2) من المادة (6) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023.

عند النظر فيما إذا كانت الأعمال قد تم فصلها بشكل صوري، ستنظر الهيئة في الوقائع والظروف الفردية للأعمال التي تتمّ مراجعتها، بما في ذلك الروابط المالية والاقتصادية والتنظيمية بين الكيانات المنفصلة.

7.4.1. الروابط المالية

يمكن أن تكون الروابط المالية بين الكيانات مؤشرًا على الفصل الصوري. وتشمل الأسئلة المهمة التي يجدر طرحها في تلك الحالة ما يلي:

- هل يدعم أحد الكيانين الآخر ماليًا؟
- هل يمكن لأحد الكيانين مواصلة العمل من الناحية المالية دون دعم من الكيان الآخر؟

عادةً، لا يُتوقع دعم أحد الأعمال ماليًا من قبل أعمال أخرى. والدعم في هذا السياق يمكن أن يعني إقراض أحد الكيانين الآخر أو منحه المال. ومن المهم ملاحظة أن هذا يختلف عن العلاقة التجارية العادية التي يفرض فيها الكيان فائدة سوقية أو رسومًا لإقراض المال لكيان آخر.

7.4.2. الروابط الاقتصادية

يمكن أن تكون الروابط الاقتصادية بين الكيانات أيضًا مؤشرًا على أن الأعمال قد تمّ فصلها بشكل صوري. وتشمل الأسئلة المهمة التي يجدر طرحها في تلك الحالة ما يلي:

- هل تعود أنشطة الكيانات بالنفع المتبادل على بعضها البعض؟
- هل لدى الكيانات ذات مجموعة العملاء؟

إذا كانت أنشطة كيانين أو أكثر تعود بالنفع المتبادل على بعضها البعض، فقد يكون ذلك مؤشرًا على أنها تعمل معاً. ووجود ذات مجموعة العملاء هو مثال إضافي على الروابط الاقتصادية التي يمكن أن تشير إلى الفصل الصوري.

7.4.3. الروابط التنظيمية والهيكلية

يمكن أن تكون الروابط التنظيمية والهيكلية مؤشرات مهمة على حدوث الفصل الصوري. تُظهر الروابط التنظيمية مدى ارتباط عمليات كيانين ارتباطًا وثيقًا. وتشمل الأسئلة المهمة التي يجدر طرحها في تلك الحالة ما يلي:

- هل يقوم الكيانان بإدارة الأعمال من ذات المبنى أو باستخدام نفس المعدات؟
- هل يشرف مدير واحد أو عدة مديرين على أنشطة كلا الكيانين أو هل للكيانين ذات المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة؟
- هل يعمل ذات الموظفين لدى كلا الكيانين؟
- هل يقوم الكيانان بالإعلان عن أعمالهما أو تسويقهما بشكل مشترك؟
- هل العميل على علم بأنه يتعامل مع كياني أعمال منفصلين؟

هناك ظروف حقيقية يستخدم فيها كيانا أعمال ذات المبنى لممارسة أعمالهما. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع الموظفون عمومًا بحرية العمل لدى أكثر من صاحب عمل واحد إذا رغبوا في ذلك. لذلك، يجب النظر في هذه الأسئلة في سياق الأعمال قيد المراجعة.

7.5. أمثلة توضيحية

مثال 20: الفصل الصوري بين المهام

يمتلك السيد سعيد فندقًا في إمارة رأس الخيمة. وفي الفترة الضريبية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2024، بلغت إيرادات السيد سعيد 3,100,000 درهم إماراتي. وبالتالي لم يكن السيد سعيد مؤهلاً للاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة.

في الطابق الأرضي من الفندق يوجد مطعم حيث يمكن لضيوف الفندق تناول وجبة الإفطار. ولا يتم تضمين وجبة الإفطار في سعر غرفة الفندق ولكن عندما يقوم الضيوف بتسجيل الوصول، يتم سؤالهم عما إذا كانوا يرغبون في تناول وجبة الإفطار ودفع ثمنها عند مكتب الاستقبال بالفندق. كما يقوم المطعم بإعداد وجبات الطعام لنزلاء الفندق الذين يطلبون خدمة الغرف. والمطعم غير مفتوح للعامّة من غير النزلاء.

يوظف السيد سعيد مديرًا عامًا، يدير كلًا من الفندق والمطعم. ويعمل الموظفون الآخرون في كل من الفندق والمطعم.

في 1 يناير 2025، أنشأ السيد سعيد شركة محدودة، هي شركة دييغو ذ.م.م.، لتشغيل المطعم. ويمتلك السيد سعيد شركة دييغو ذ.م.م ويتحكم فيها بالكامل.

لا تدفع شركة دييغو ذ.م.م. الإيجار للسيد سعيد مقابل استخدام الطابق الأرضي للفندق. ولا يزال الضيوف يدفعون ثمن الإفطار عند مكتب الاستقبال بالفندق، ولا يزال المطعم مغلقًا أمام العامّة، ولا يزال المدير العام هو مدير كل من الفندق والمطعم، ويستمر موظفو السيد سعيد الآخرون في العمل في كل من الفندق والمطعم. لدى شركة دييغو ذ.م.م. حساب مصرفي منفصل وفي نهاية كل شهر يدفع السيد سعيد لشركة دييغو ذ.م.م. المبالغ التي دفعها نزلاء الفندق مقابل الإفطار أو خدمة الغرف في الشهر الماضي.

في نهاية الفترة الضريبية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2025، بلغت إيرادات السيد سعيد 1,850,000 درهم إماراتي وبلغت إيرادات شركة دييغو ذ.م.م. 1,300,000 درهم إماراتي. لا يمكن للسيد سعيد أن يختار تسهيلات الأعمال الصغيرة لأن إيراداته جاوزت سابقًا 3,000,000 درهم إماراتي، في حين اختارت شركة دييغو ذ.م.م. تسهيلات الأعمال الصغيرة.

هذه الحالة مثال على الفصل الصوري بين المهام، حيث أن السيد سعيد وشركة دييغو ذ.م.م. يمارسان إلى حد كبير ذات الأعمال. وذلك على أساس أن السيد سعيد وشركة دييغو ذ.م.م. يرتبطان ارتباطًا اقتصاديًا وثيقًا. ونظرًا لأن المطعم ليس مفتوحًا للعامّة، فإن شركة دييغو ذ.م.م. لديها ذات مجموعة العملاء تمامًا مثل السيد سعيد كما أنّ الروابط المالية بين السيد سعيد وشركة دييغو ذ.م.م. وثيقة أيضًا، وحيث أن السيد سعيد هو مصدر الدخل الوحيد لشركة دييغو ذ.م.م وليس من الواضح كيف يمكن لشركة دييغو ذ.م.م. أن تستمر في ممارسة الأعمال دون استقبال نزلاء الفندق. والسيد سعيد وشركة دييغو ذ.م.م. مرتبطان أيضًا من الناحية التنظيمية، حيث يتقاسم الفندق والمطعم الإدارة والموظفين، وبالنظر إلى أن المطعم موجود في الفندق ويتم الدفع مقابل وجبات المطعم إلى الفندق، فليس من الواضح أن نزيل الفندق سيفهم أنه يتعامل مع كيانين منفصلين.

مثال 21: فصل الأعمال لغرض تجاري مشروع

تدير شركة كريستين ذ.م.م. مقهىً في أبو ظبي. في 1 يناير 2026، أبرمت شركة ميلاني ذ.م.م. اتفاقية امتياز مع شركة كريستين ذ.م.م. وقد سمح ذلك لشركة ميلاني ذ.م.م. بفتح مقهى يحمل ذات الاسم في دبي.

بموجب اتفاقية امتياز، يُسمح لشركة ميلاني ذ.م.م. باستخدام ذات العلامة التجارية لشركة كريستين ذ.م.م. وتقوم شركة كريستين ذ.م.م. بتنفيذ جميع أنشطة التسويق والإعلان. وتتطلب الاتفاقية من شركة ميلاني ذ.م.م. شراء جميع مكوناتها وعبواتها من شركة كريستين ذ.م.م. ولن يكون العملاء على علم بأن الشركتين منفصلتين من حيث الملكية.

في هذه الحالة، يبدو أن الشركتين لم يتمّ فصلهما بشكل صوري، وتعد هذه الحالة مثالًا على فصل الأعمال لغرض تجاري مشروع، وذلك لأن اتفاقيات الامتياز هي ترتيبات حقيقية يستخدمها أصحاب الأعمال لزيادة دخلهم دون القيام بالنشاط الإضافي بأنفسهم. وشروط قيام الطرف مانح الامتياز بتنفيذ جميع أنشطة التسويق وتوفير جميع المكونات هي بنود شائعة في اتفاقيات الامتياز لضمان خضوع جميع الامتيازات لمعايير متوافقة.

مثال 22: الفصل الصوري الزمني

السيد زبير يملك بالكامل شركة جوليانا ذ.م.م.، وهي شركة أسسها في الدولة في 1 يناير 2025. وكان السيد زبير هو الموظف الوحيد في شركة جوليانا ذ.م.م. وكان عملاء الشركة على دراية بأنه من خلال التعاقد مع شركة جوليانا ذ.م.م. فهم يدفعون مقابل خدمات يقدمها السيد زبير.

في 1 مارس 2025، حققت شركة جوليانا ذ.م.م. مبيعات بقيمة 2,800,000 درهم إماراتي. وفي 2 مارس 2025، ألغت شركة جوليانا ذ.م.م. تسجيلها لضريبة الشركات وصرحت في إقرارها الضريبي النهائي بإيرادات قدرها 2,800,000 درهم إماراتي واختارت تسهيلات الأعمال الصغيرة .

في ذات اليوم، 2 مارس 2025، قام السيد زبير بتأسيس شركة شريفة ذ.م.م. التي تقدم ذات الخدمات لذات العملاء الذين كانوا عملاء لدى شركة جوليانا، والسيد زبير هو الموظف الوحيد في الشركة. في 6 سبتمبر 2025، حققت شركة شريفة ذ.م.م. مبيعات بقيمة 2,750,000 درهم إماراتي. وفي 6 سبتمبر 2025، ألغت شركة شريفة ذ.م.م. تسجيلها لضريبة الشركات وصرحت في إقرارها الضريبي النهائي بإيرادات قدرها 2,750,000 درهم واختارت تسهيلات الأعمال الصغيرة.

في ذات اليوم، 6 سبتمبر 2025، قام السيد زبير بتأسيس شركة ميثاء ذ.م.م. والسيد زبير هو الموظف الوحيد في شركة ميثاء ذ.م.م. والتي تقدم ذات الخدمات لذات العملاء الذين كانوا عملاء لدى شركة شريفة ذ.م.م. وشركة جوليانا ذ.م.م. سابقًا.

هذه الحالة مثال على الفصل الصوري الزمني حيث يمارس السيد زبير إلى حدٍ كبير ذات الأعمال من خلال كيانات مختلفة عبر تأسيس شركات يقدم من خلالها خدماته، ويقوم بإلغاء تسجيلها لضريبة الشركات عندما تقترب مبيعاتها من حدّ تسهيلات الأعمال الصغيرة. وتعمل الكيانات المتعاقبة مع ذات العملاء ويبدو أن كل عميل على علم أنه سيتلقى خدمات مقدمة من السيد زبير. وبالتالي، كان الغرض من هيكلة أعمال السيد زبير هو الحصول على ميزة ضريبية لضريبة الشركات، ولا يمكن للكيانات المنفصلة بشكل صوري من اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة.

مثال 23: الفصل الصوري الجغرافي

شركة حوراء ذ.م.م. هي شخص مقيم مملوك بالكامل للسيد مروان. تمتلك شركة حوراء ذ.م.م. وتدير مغسلة ملابس في دبي، والتي تخدم العملاء حصريًا في منطقة وسط مدينة دبي. في الفترة الضريبية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2025، بلغت إيرادات شركة حوراء ذ.م.م. 2,400,000 درهم إماراتي.

أراد السيد مروان توسيع أعماله وأسس شركتين جديدتين، هما شركة نوف ذ.م.م. وشركة ميرة ذ.م.م. اللتان تخدمان العملاء حصريًا في منطقة الخليج التجاري وجميرا، على التوالي. وتُدار جميع المغاسل تحت أسماء منفصلة ولكن السيد مروان يتحكم فيها كلها. ويتفاوض السيد مروان مع الموردين نيابة عن شركة حوراء ذ.م.م. وشركة نوف ذ.م.م. وشركة ميرة ذ.م.م. بشكل جماعي للحصول على خصومات الجملة.

في الفترة الضريبية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2026، بلغت إيرادات شركة حوراء ذ.م.م. 2,500,000 درهم إماراتي، بينما بلغت إيرادات شركة نوف ذ.م.م. 2,000,000 درهم إماراتي، وبلغت إيرادات شركة ميرة ذ.م.م. 2,100,000 درهم إماراتي. وجميع الشركات اختارت تسهيلات الأعمال الصغيرة.

هذه الحالة مثال على الفصل الصوري الجغرافي، حيث يدير السيد مروان ذات الأعمال في دبي، وإن كان ذلك مع عملاء في مناطق مختلفة في ذات الإمارة. ويتحكم السيد مروان في جميع الشركات ويحصل على جميع الأرباح. وترتبط

الشركات أيضًا ارتباطًا وثيقًا من الناحية الاقتصادية، لأنه من خلال ممارسة كل شركة لذات الأعمال يعود ذلك بالنفع على بعضهم البعض عبر التفاوض الجماعي مع الموردين.

8. التحديثات والتعديلات

تاريخ التعديل	التعديل الذي تم إجراؤه
أغسطس 2023	• الإصدار الأول